الرفض الاجتماعي للمفرج عنهم من السجن بعد تنفيذ أحكام قضائية: دراسة انثروبولوجية على عينة من السجون المصرية (*)

د. علياء الحسين محمد كامل

أستاذ مساعد – قسم الانثروبولوجيا

كلية الدراسات الأفريقية العليا _ جامعة القاهرة

الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على انعكاسات الرفض الاجتماعي للمسجونين المفرج عنهم من السجن وأثر ذلك على عودتهم للجريمة مرة أخرى, واعتمدت في هذه الدراسة على مدخلين نظريين وهما مدخل التفاعلية الرمزية ومدخل الوصم الاجتماعي, وتم تصميم دليل مقابلة للمسجونين المفرج عنهم من السجن وعودتهم للجريمة مرة أخرى, وتكونت عينة الدراسة من ١٥ مسجون أفرج عنهم وعادوا مرة أخرى إلى السجون (سجن وادي النطرون, وسجن المرج, وسجن القناطر, وسجن جنوب التحرير).

وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود تباين في معاملة أفراد الأسرة للمسجون بين الإهمال والاهتمام والازدراء, وهناك تقارب في إجابات المسجونين, حيث صرح الجزء الأول بتضامن أصدقائهم ووقوفهم معهم وتواصلهم معهم على قدر استطاعتهم والاهتمام بأسرهم والقيام على شؤونها طوال فترة مكوثهم في السجن, بينما صرح الجزء الثاني تخلي أصدقائهم عنهم بمجرد دخولهم للسجن خوفا من تضررهم بالوصمة التي لحقت بالفرد بعد دخوله للسجن أول مرة, والتي من شأنها أن تجعلهم عرضة للشبهات في حال بقائهم على تفاعل معه, كما أظهرت نتائج الدراسة تباين كبير في العلاقة بين المسجون وجماعة رفاقه القدامى, حيث صرح بعض المسجونين انقطاع العلاقة بينه وبينهم عقب خروجهم من السجن خشية من الوصمة, بينما صرح البعض باستمرار العلاقة بينهم وبين أصدقائهم وعدم تأثرها بدخولهم السجن, والبعض الأخر صرح بتذبذب في علاقتهم بجماعة رفاقهم , أي أن العلاقة انقطعت مع البعض ومستمرة مع البعض الأخر, وان اغلب المسجونين تعرضوا للرفض الاجتماعي من المجتمع المحيط بهم, مما جعلهم في عزلة وإقصاء ورفض التفاعل والتعامل

(*) مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة المجلد (٨٢) العدد (٣) أبريل ٢٠٢٢.

معهم بأي شكل من الأشكال , بالإضافة إلى رفض تشغيلهم ورفض مصاهرتهم وإشعارهم دائماً بالدونية والنقص.

الكلمات الافتتاحية: الرفض الاجتماعي– المفرج عنهم– الوصم الاجتماعي– العود إلى الجريمة.

Abstract:

The social rejection of the released From Prison after the execution of judicial rulings: An anthropological study on a sample of Egyptian prisons.

This study aimed to identify the repercussions of the social rejection of the released prisoners and their return to crime. This study relied on two theoretical approaches, namely, the symbolic interaction approach and the social stigma approach. An interview guide was designed for the released prisoners after their return to prison, including three aspects: the reflection of the family's rejection of the released prisoners and their return to crime, the reflection of the comrades' group's rejection of the released prisoners and their return to crime, and the reflection of the society's rejection of the released prisoners and their return to crime. The study sample consisted of 15 prisoners who were released and returned to the prisons (Al-Natrun Prison, Al-Marj Prison, Al-Qanater Prison, and Janob AL-Tahrir Prison). Results indicated that there was a fluctuation in the family members' treatment of the prisoner between neglect, attention and contempt. There was a convergence in the prisoners' answers, one group indicated a solidarity action by their friends as they backed them and communicated with them as much as they could. The also took care of their families and their affairs throughout their stay in prison. The second group indicated that their friends abandoned them as soon as they got in prison as they feared to be affected by their friends' stigma as this would make them vulnerable to suspicion if they continued to interact with prisoner. Some stated interruption of the relationship with friends after release from prison, while others indicated continuation in their relationship with their friends. Third group indicated fluctuation in the relationships with

friends. Results also indicated that most of the prisoners were subjected to social rejection by their society, which made them isolated, excluded, and unable to interact in any aspect. In addition, they were turned down by employers, rejected by all families when they propose to marry. They were always left behind and felt inferior and ranked low.

Key Words: social Rejection- Released Prisoner- Social Stigma- return to crime.

المقدمة:

ظاهرة العود إلى الجريمة من قبل المطلق سراحهم من السجون تشكل مشكلة اجتماعية يعاني منها مختلف المجتمعات ومنها مجتمعنا المصري, كما أنها تعد تحدياً لسياسات مكافحة الجريمة في كافة مراحلها وبالأخص مرحلة العلاج.

أن العودة إلى ارتكاب الجريمة يشكل خللا في العلاقة بين المذنب وبين المجتمع , وقد بذلت العديد من الجهود التي فسرت أسباب العودة إلى الجريمة ووضع المعالجات اللازمة لتلك المشكلة انطلاقا من خطورة هذه الظاهر على الأمن الاجتماعي للمجتمع, حيث أن المفرج عنهم من السجن من المؤسسة الإصلاحية " السجون" بعد الانتهاء من محكوميته يفترض انه قد تلقى البرنامج العلاجي التأهيلي اللازم لتأهيله وتحصينه وإعادة تكيفه واندماجه بالمجتمع فردا صالحا, كما يفترض أن العقوبة التي نالها نتيجة جريمته قد حققت لديه الردع الكافي اللازم لكي لا يفكر مرة أخرى بارتكاب الجريمة, إلا أن الغريب أن الكثير منهم يعود إلى ارتكاب للجريمة أخرى بعد أن ذاق الم العقوبة (العنزي, ٢٠١٦, ٦٢).

وانطلاقا من ذلك حاول علماء الإجرام تفسير هذه الظاهرة وظهرت العديد من النظريات أكدت على وجود عوامل بيولوجية تقف وراء ذلك, وبعض النظريات يعزيها إلى خلل في برامج التأهيل والإصلاح , بحيث تتحول السجون نت مؤسسات تأهيل وإصلاح إلى مؤسسات لتعليم فنون

الجريمة, وذلك من خلال الاختلاط غير المدروس لمختلف أنواع النزلاء ذوي الخبرات الإجرامية المختلفة وتكون فرصة جيدة لتبادل الخبرات ويخرج المسجون وقد تعلم أساليب جديدة لارتكاب جرائم جديدة بمهارات أكبر, علماً بأن الرفض الاجتماعي قد يؤدي في أحيان كثيره إلى نوع من الإحباط قد يدفع صاحبه للتفكير المتطرف في الجريمة والانتقام من المجتمع أو التخلص من حياته بالانتحار (Eisenberger Kumar, et al, 2017, 1051) (,2012, 425), (Hsu D,et al, 2018).

وقد أشارت العديد من الدراسات إلى عدد من الأسباب المرتبطة بالعود إلى الجريمة, ومنها الهروب من المشكلة, الشعور بالاغتراب, وعدم القدرة على الاندماج في المجتمع(Boothe,2011), لذلك جاءت هذه الدراسة لإلقاء الضوء على معرفة أشكال الرفض الاجتماعي للمفرج عنهم بعد تنفيذ أحكام قضائية وعودتهم مرة أخرى لارتكاب الجريمة.

كما أن هناك دراسات عديده تناولت العلاقة بين الرفض الاجتماعي ومحاوله إيذاء الذات والغير سواء بالانتحار أو ارتكاب الجرائم التي تؤثر في النفس والغير وقد أثبتت هذه الدراسات وجود علاقة قوية بين التأثير النفسي والعصبي للرفض الاجتماعي وسلوك المرفوض اجتماعيا تجاه نفسه وتجاه الأخرين

(Groschwitz RC,2016, 43)) ,((Brown RC, et al, 2017, , 267) ,(Olié , et al,, 2017).

إشكالية الدراسة:

المجتمع المصري على غرار المجتمعات الأخرى , ليس بمنأى عن التحولات التي طرأت في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتي بدورها أدى إلى إحداث تغير اجتماعي مس المجتمع بكافة انساقه وخلف تصدعا واضطراباً في البناء الاجتماعي ككل, من خلال تلك الظواهر الدخيلة

المستمرة في التطور والتوسع يوما بعد يوم, من بينها ظاهرة الجريمة المتجسدة في تلك الأفعال والانحرافات الشاذة , والتي تعكس تمرد بعض الأشخاص على النظام الاجتماعي ومحاولتهم اختراق القواعد وهز توازن المجتمع وثباته بطريقة أو بأخرى (Murray,2005, 443).

لم تركز هذه الدراسة على الجريمة كموضوع في حد ذاته فحسب, بل عودة الشخص إلى ارتكاب الجريمة مرة أخرى " العود للجريمة", وهى التي تمثل حجر الأساس للدراسة الحالية, فالشخص المسبوق قضائياً قبل دخوله السجن يعتبر فرد من أفراد المجتمع, ملتزم بالنسق الثقافي والقيمي وما يتضمنه من عادات وتقاليد ومعتقدات استقاها من البيئة المحيطة به سواء الأسرة, أو المدرسة أو رفاقه أو من المجتمع الذي يعيش فيه بصفة عامة (Rosalie, 2011), وهو ما يمثل مصدرا للتفاعل والتواصل الاجتماعي من خلال الرموز والمعاني المتبادلة بينهم, حيث تمثل تلك المعاني والرموز المضامين الثقافية والاجتماعية للجماعات التي ينتمي اليها, غير أن هذا الفرد من خلال ارتكابه للجريمة يدخل عالم الاستهجان والوصم الاجتماعي, فيتغير نمط التفاعل والاتصال السابق المبني على رموز ومعاني معينة, مما يعيق تفاعله واتصاله مع الفاعلين الأخرين, وبالتالي يصبح هذا الفرد موصوم في نظر المجتمع بعد خروجه من السجن, حيث يكون في امس الحاجة لمن يأخذ بيديه ويعينه على تجاوز هذه الفجوة التي تشكلت بين حياته الاجتماعية السابقة وحياته الذي عشها داخل السجن مع أفراد اشترك معهم في مجموعة من المعاني والخصائص والرموز(Dorling,et al, 2008).

وفي حال صادف هذا الفرد استهجان ورفض ونفور من المجتمع المحيط به, فليس لنا أن نتوقع من هذا الفرد سوى عداءا كبيرا للمعايير والنظم الاجتماعية, مما يدفعه إلى ارتكاب جريمة أخرى, وهذا ما يطلق عليه " العود للجريمة", والتي تعد اخطر بكثير من ظاهرة الجريمة لمرة واحدة, نظرا لان الفرد المجرم الذي ينغمس في الجريمة عدة مرات دون أن تجدي أساليب

وطرق الإصلاح في ضبط سلوكه يعتبر اشد خطراً على المجتمع من الفرد المجرم الذي يقوم بارتكاب جريمة مرة واحدة (Home Affairs Committee, 2005).

ومن خلال الاطلاع على الأدبيات النظرية والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الرفض الاجتماعي للمسجونين المفرج عنهم من السجن وعادوا مرة أخرى للجريمة وجد انهم قابلوا نوعين من ردود الأفعال من قبل أفراد المجتمع, أولها تمثل في انهم يتلقوا نوعا من التقبل في صورة تساعدهم على الانماج من جديد مع أفراد المجتمع, وثانيهما تمثل في ردة فعل عنيفة من قبل أفراد المجتمع, كونهم مبتلين بتلك الوصمة الاجتماعية, والتي كانت دوماً عقبة أمامهم في سبيل تكيفهم مع المجتمع , سببت عزلهم ونبذهم واستبعادهم ورفض التعامل معهم بطريقة توحى اليهم أنهم لم يعودوا مقبولين بين أفراد المجتمع, وانهم تحولوا من أفراد أسوياء إلى أفراد منبوذين اجتماعيا, وهو الأمر الذي يدفعهم إلى العودة لارتكاب الجريمة مرة أخرى, بل بطرق أكثر احترافية وبشكل اخطر من قبل كدراسة سعود, ٢٠٠٨ الذي أكد على أن من مظاهر الوصم الاجتماعي الذي يمارسه أفراد المجتمع تجاه المفرج عنهم من السجن صحيفة السوابق ورفض تشغيلهم وعدم قبول شراكتهم أو التعامل معهم أو قبول مصاهرتهم والتخلي عنهم وعزلهم واحتقارهم من قبل أفراد المجتمع, ودراسة " Howeton, 2009" الذي وضح أن معظم يواجه مشاكل اجتماعية متعددة كعدم مساعدة أصحاب الأعمال لهم, وعدم استيعابهم اجتماعيا, وعلى الجانب فإن البعض منهم قد فضل حياة السحن, ودراسة " Severson, 2012" ركزت على أن أسباب العودة للجريمة تكون متعلقة بالشخص ذاته ومدى تقبله لفكرة الاندماج والانخراط في المجتمع, وليس على المشاكل الاجتماعية التي يتعرض لها خارج السجن.

, ولذلك جاءت هذه الدراسة لإلقاء الضوء على انعكاسات الرفض الاجتماعي للمسجونين المفرج وعودتهم للجريمة مرة أخرى, من خلال

الإجابة على التساؤل الرئيس لهذه الدراسة والمتمثل في: ما عناصر الرفض الاجتماعي للمسجونين المفرج عنهم من السجن وعودتهم للجريمة مرة أخرى؟

ويتفرع من هذا السؤال للأسئلة الفرعية التالية:

- ما العلاقة بين رفض الأسرة على عودة المسجون للجريمة مرة أخرى.
- ما العلاقة بين رفض الأصدقاء القدامى على عودة المسجون للجريمة مرة أخرى.
- ما العلاقة بين رفض المجتمع المحيط على عودة المسجون للجريمة مرة أخرى.

مبررات اختيار الموضوع:

أسباب ذاتية:

- الارتفاع في معدلات الجرية وعدد المجرمين العائدين مرة أخرى للسجون.
- قيام الدولة بإنشاء وبناء مؤسسات عقابية جديدة مما يدل على عدم كفاية المؤسسات القديمة وتزايد عدد المسجونين بصفة دورية.
- اهتمامي الشخصي بمعرفة ما إذا كان هناك علاقة ارتباطية بين المسجونين والمجتمع لاستمرارهم في ذات في ذات العمل الإجرامي أو تطويره.

أسباب موضوعية:

- دراسة مشكلة المسجونين المفرج عنهم من السجن وعودتهم للجريمة مرة أخرى , والتي تعد من الظواهر الخطيرة التي يواجهها المجتمع اليوم, ومحاولة الوقوف على أسبابها ورصد تبعاتها على الفرد والمجتمع.

- لاحظت انه على الرغم من الاهتمام المتزايد بإصلاح المجرمين وإعادتهم للاندماج داخل المجتمع, إلا أن هناك ارتفاع في معدلات العودة للجريمة مرة أخرى , مما يستدعى العديد من الدراسات التي تتناول تلك الظاهرة من الجانب النفسي, والاجتماعي, والقانوني للحد من انتشار تلك الظاهرة.
- مشكلة عودة المسجونين مرة أخرى للسجن بعد انتهاء العقوبة المحددة لهم لم تلق بعد الاهتمام والتركيز المطلوب من قبل الدارسين والباحثين وهو ما يفسر ندرة الدراسات والمراجع حول هذه الظاهرة.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية هذه الدراسة في النقاط التالية:

- محاولة فهم العلاقة الارتباطية بين المسجونين المفرج عنهم من السجن وأفراد مجتمعهم.
- معرفة ماذا كان الرفض الاجتماعي للمسجونين المفرج عنهم من السجن يعد سبباً في عودتهم مرة أخرى لارتكابهم الجريمة.
- أن تكون هذه الدراسة همزة وصل بين الأدبيات النظرية والدراسات السابقة والدراسات اللاحقة التي تهدف إلى تحسين العلاقة مع المسجونين المفرج عنهم من السجن من اجل حمايتهم من ارتكابهم للجريمة مرة أخرى.
- دراسة عودة المسجونين إلى السجون دراسة أكاديمية انثروبولوجية وإعطائها التفسير والصبغة الانثروبولوجية , وذلك بتحديد الأسباب والعوامل الكامنة وراءها.

أهداف الدراسة:

- التعرف على مدى انعكاس رفض الأسرة على عودة المسجون للجريمة مرة أخرى.

- التعرف على مدى انعكاس رفض الأصدقاء القدامى على عودة المسجون للجريمة مرة أخرى.
- التعرف على مدى انعكاس رفض المجتمع المحيط على عودة المسجون للجريمة مرة أخرى.

مصطلحات الدراسة:

الرفض الاجتماعي:

الرفض الاجتماعي كمفهوم صار حوله خلاف وجدل كبير, ومازال يغلفه العديد من التناقضات والغموض , فهناك من ينظر لهذا المفهوم من الزاوية الاقتصادية وأخر ينظر له من الزاوية السياسية وأخر من الزاوية السوسيولوجية (دحام, ٢٠٢٠), حيث عرف " ماكس فيبر" الرفض الاجتماعي على انه احد أشكال الانغلاق الاجتماعي الناتج عن سيطرة واستحواذ قلة من فئات المجتمع على المكاسب والامتيازات والمصالح التي تحتاج إلى السيطرة والحماية, فالرفض هو محاولة هذه الفئة لتأمين موقع يتمتع بالفوقية على حساب فئات أخرى لتستغل هذه الهيمنة في عملية إخضاع هذه الفئات وسلب مصالحه وطمس هويتها, وبالتالي يشعر أفراد الطبقات الخاضعة بالعزلة والاغتراب والرفض داخل المجتمع الذي يعيشون فيه ويتفاعلون معه (فريجة, , ٢٠١٩، ٣٩).

كما يمكن تعريف الرفض الاجتماعي على انه عملية تمنع من مقدرة بعض فئات المجتمع من ممارسة الأنشطة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وتعيق مشاركتهم الفعالة في المجتمع وتحد من تمتعهم بمنافع المجتمع وخدماته (الاسكوا, ٢٠٠٨).

وعرفت منظمة الأمم المتحدة الرفض الاجتماعي بأنه عملية استبعاد جزئي أو كلي لمجموعة من الأفراد أو الجماعات من المشاركة بفعالية في المجتمع الذي يعيشون فيه, وبذلك يحرمون من فرصة الاندماج الاجتماعي

الكامل بداخله, وبالتالي يتم طمس حقوق هؤلاء الأفراد في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية, وإضعاف مشاركتهم وقدرتهم في المجتمع, مما يؤدي إلى التقليل من فرصتهم في الحصول على الخدمات والسلع التي يحتاجون اليها(عبد العال, ٢٠١٢، ١٦).

ويكشف الرفض الاجتماعي عن حالة من عدم المساواة بين فئات وأفراد المجتمع الواحد فتحرم بعض الفئات من التمتع من ثروات وخيرات ومقدرات مجتمعهم , في مقابل تمتع فئة أخرى بها بشكل كلي, فهي الألية أو العملية التي يسد فيها المجتمع الفرص والأبواب أمام فئة من الأفراد والجماعات بحيث تمنعهم من الانخراط الكامل في الحياة الاجتماعية بمختلف أوجهها ومناشطها, وهو عكس الاندماج الاجتماعي لأنه يؤدي إلى إهمال حق بعض فئات المجتمع كونه يقوم على مبدأ التمييز ضد فئات معينة وفقا لاعتبارات مختلفة (شقير, , ٢٠١٣، ٨).

كما انه عرف بأنه " عدم التفاعل اجتماعياً مع فرد ما بطريقة متعمدة, وإقصاؤه من دائرة العلاقات بطريقة فردية أو اجتماعية, وتتخذ عملية الإقصاء أشكال عديدة بداية من ممارسة البلطجة والعنف إلى التهكم والسخرية حتى الوصول إلى المعاملة السيئة والتجاهل."

وعرفه " Lakshmanasamy,2013", بأنه " عملية معقدة متعددة الأبعاد تتضمن النقص أو الحرمان من الموارد والسلع والحقوق والمسكن والخدمات, مع عدم القدرة على المشاركة في الأنشطة والعلاقات والأنشطة المتاحة لغالبية الأفراد في المجتمع, سواء في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية أو السياسية, بما يؤثر في نوعية حياة الأفراد ومدى تحقيق العدل والتماسك في المجتمع ككل".

يتضح من خلال ما سبق أن الرفض الاجتماعي يعتبر عملية ممنهجة تمنع الأفراد من الوصول الكامل أو الجزئي إلى حقوقهم المتنوعة, والى الموارد والفرص والامتيازات التي تتوفر لبقية أعضاء المجتمع والمؤثرة في

تكامله وتضامنه الاجتماعي كالحق في العمل والرعاية الصحية والحق في التعليم والمشاركة السياسية والحق في السكن وغيرها من الحقوق المدنية والقانونية (البحري, ٢٠٢١, ٢٦٩).

التعريف الإجرائي لمصطلح الرفض الاجتماعي: هو عدم التفاعل اجتماعياً مع المسجونين المفرج عنهم من السجن بعد خروجهم من السجن من قبل أسرته أو أقاربه أو من قبل المجتمع أو كافة أفراد المجتمع المحيطين بهم , مما يشكل لهم عائقا قد يدفعهم للعودة لارتكاب جرائم من جديد.

الدراسات السابقة حول موضوع الدراسة:

بعد الاطلاع على الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الرفض الاجتماعي للمسجونين المفرج عنهم من السجن وعادوا مرة أخرى للجريمة وجد انهم قابلوا نوعين من ردود الأفعال من قبل أفراد المجتمع, أولها تمثل في انهم يتلقوا نوعا من التقبل في صورة تساعدهم على الاندماج من جديد مع أفراد المجتمع, وثانيهما تمثل في ردة فعل عنيفة من قبل أفراد المجتمع, كونهم مبتلين بتلك الوصمة الاجتماعية, والتي كانت دوماً عقبة أمامهم في سبيل تكيفهم مع المجتمع , سببت عزلهم ونبذهم واستبعادهم ورفض التعامل معهم بطريقة توحى اليهم أنهم لم يعودوا مقبولين بين أفراد المجتمع, وانهم تحولوا من أفراد أسوياء إلى أفراد منبوذين اجتماعيا, وهو الأمر الذي يدفعهم إلى العودة لارتكاب الجريمة مرة أخرى, حيث توصلت دراسة " صالح بن محمد, ٢٠٠٢" إلى أن الأحداث العائدين إلى الانحراف يرتكبون جنحاً مختلفة دون تكرار الجنحة الأولى, حيث يلاحظ ان مشكلة السرقة التي كانت تمثل نسبة عالية في انحراف الحدث لأول مرة انخفضت عما كانت عليه وارتفعت نسب بعض الانحرافات الأخرى مثل تعاطي المخدرات والمسكرات والانحرافات الأخلاقية وإيذاء الأخرين, وان هناك أربعة حالات من الذين كرروا ارتكاب السلوك المنحرف , ارتكبوا جريمة القتل على الرغم من انه لم يرتكب جريمة القتل أي من الأحداث الذين دخلوا الدار لأول مرة, مما

مؤشر يؤكد على أن تكرار الحدث للسلوك المنحرف قد ينمي لديه السلوك الإجرامي , وبالتالي يصبح من السهل انخراطه في الجريمة الكبرى, بل قد يصبح في الكبر من محترفي الإجرام.

وتطرقت دراسة " سعود بن محمد الرويلي, ٢٠٠٨" لتؤكد على إلى ان من مظاهر الوصم الاجتماعي الذي يمارسه أفراد المجتمع تجاه المفرج عنهم من السجن صحيفة السوابق ورفض تشغيلهم وعدم قبول شراكتهم أو التعامل معهم أو قبول مصاهرتهم والتخلي عنهم وعزلهم واحتقارهم من قبل أفراد المجتمع, كما توصلت الدراسة أن غالبية عينة الدراسة هم من فئة الشباب يُعانون من البطالة وتدني الدخل, علاوة على أن نوعية الجريمة تحدد درجة ونوع التقبل الاجتماعي أو رفض التعامل مع السجناء المفرج عنهم من السجن, واتفقت معها " اروي احمد شلبي, ٢٠١٤" الدراسة إلى أن أفراد العينة موافقات على العوامل التي تؤدي إلى ظاهرة الوصم الاجتماعي وموقف الأسرة من المفرج عنها ومن عوامل ظاهرة الوصم الاجتماعي نجد أن الكثير من الأزواج يعتقدون أن دخول الزوجة إلى السجن يسبب لهم إحراجا في المجتمع.

كما أشارت دراسة " هاني جرجس عياد, ٢٠٠٩" إلى أن المفرج عنهم من السجن واجهوا النبذ الاجتماعي من قبل أفراد المجتمع , ووصفهم بالوصمة ينعكس بصورة ملموسة في عملهم الوظيفي ونظرة زملائهم لهم, ومن ثم عدم قدرتهم على التكيف مع أي وضع اجتماعي وظيفي جديد, وأن طريقة المتابعة من قبل أجهزة الأمن وما يرتبط بها من سلوكيات سلبية تجاه الفرد الذي تم وصمه تعتبر من المشاكل المهمة التي تواجه المفرج عنهم من السجن لأنها تضع اعتبار للأثار النفسية والاجتماعية السيئة التي من الممكن أن تنجم عن مثل هذا الأسلوب في عملية المتابعة , الأمر الذي ينتج عنه أن يصبح هؤلاء الموصومون المفرج عنهم من السجن غير مؤهلين لان يكونوا أسوياء في المجتمع, وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة بين أسلوب معاملة المفرج عنهم من السجن من قبل وسطهم الاجتماعي, وما تكون لديهم من

مشاعر سلبية نحو المجتمع وأفراده , وما يرتبط بذلك من مظاهر سلوكية , حيث اظهر ان الأفراد الذين لا يهتم بهم المجتمع, وينبذهم غالبا ما يبحثون عن الوسط الذي يعيش أفراده ذات الحالة التي تؤدي بهم إلى تكوين جماعات لها اتجاهات مضادة للمجتمع, وتكون تلك بداية العودة إلى الجريمة, بل ربما اكثر خطورة من قبل.

وفي دراسة "Howerten, et al, 2009" تم إجراء مقابلة متعمقة مع ٣٥ من السجناء الذكور العائدين للسجون في جنوب إنجلترا لاكتشاف العوامل المسببة لاضطراباتهم , واتضح أن معظمهم يواجه مشاكل اجتماعية متعددة كالتشرد أو الإدمان وعدم مساعدة أصحاب الأعمال لهم وعدم استيعابهم اجتماعيا من جانب مؤسسات الخدمة الاجتماعية, وعلى الجانب الأخر فإن البعض منهم قد فضل حياة السجن حيث يجد وجبة غذاء ومكان ينام فيه ويعتبر السجن ملاذ أمن تحميه من صعوبات ومشاكل العالم الخارجي.

وعلى الجانب الأخر وفي دراسة " Severson, et al, 2012" أجراها في الولايات المتحدة على ٣٥٧ من العائدين إلى الإجرام بعد إطلاق سراحهم, حيث تم فحص سلوكياتهم وبالأخص فيما يتعلق بسلوكيات العودة إلى الإجرام, وذلك من خلال برامج التأهيل, كما ركزت الدراسة على ان أسباب العودة للإجرام تكون متعلقة بالشخص ذاته ومدى تقبله لفكرة الانخراط والاندماج في المجتمع وليس المشاكل الاجتماعية التي يتعرض لها خارج السجن.

وقد أكدت دراسة " أسماء التويجري, ٢٠١٢" بأن الغالبية من مرتكبات الجريمة سواء ممن تكرر دخولهن السجن أو لأول مرة يتسمن بالتعليم المنخفض, ومن المطلقات والعاطلات عن العمل اللاتي غالبا ما يسكنن في منازل شعبية أو شقق, ويعشن في أسر ليست كبيرة الحجم, ومن العوامل الدافعة للجريمة أيضا الحرمان العاطفي لديهن, وتقليد السجينات لقريباتهن وصديقاتهن اللاتي يقمن السرقة أو تعاطي المخدرات.

وعلى النقيض في دراسة إحصائية قام بها "Rhodes, et al, 2016 " باستخدام بيانات مكتب الإحصائيات قطاع العدل الأمريكي لمدة ١٣ عام في ١٧ ولاية أمريكية لتحديد معدلات العودة إلى الإجرام , وجدت انه على عكس ما تشير اليه معظم الدراسات بأن ٥٠% من المطلق سراحهم يعودون إلى السجن في غصون ٣ إلى ٥ سنوات, فإن فقط ما يقرب من الثلث فقط هو الذي يمكن أن يعود إلى السجون وليس النصف.

وقد استفدت من تلك الدراسات في بناء موضوع الدراسة وتزويدها بمختلف المعلومات في بلورة إشكالية الدراسة وصياغتها والتعرف على اهم أدوات البحث المنهجية والكشف عن بيانات جديدة, ويمكن حصر أوجه الاستفادة منها من خلال الاتي:

- الوصول إلى قائمة ثرية من المراجع والتي استفدت منها في تحديد مفاهيم الدراسة, حيث كانت هذه الدراسات بمثابة الزاد النظري الذي انطلقت منها, كما ساعدتني في تحديد الأهداف التي ضمها دليل المقابلة الذي تم التوجه به نحو عينة الدراسة.
- كما استفدت من هذه الدراسات في رسم صورة واضحة المعالم عن موضوع الدراسة وتحديده, كما ساعدتني في تحديد بعض المؤشرات الخاصة بمتغير الرفض الاجتماعي وتفكيكه إلى ثلاث صور بداية من رفض الأسرة ثم جماعة الرفاق بما لها من أثر كبير على الشخص وصولا إلى رفض المجتمع المحيط بما يحتويه من أفراد وهيئات ومؤسسات, بالإضافة إلى الاستفادة منها في بناء أداة الدراسة واختيار العينة وطريقة المعالجة الإحصائية والمنهج الملائم للدراسة.

أسباب انتشار الرفض الاجتماعي:

تباينت الآراء حول الأسباب المؤدية إلى حدوث الرافض الاجتماعي, كما اختلفت الآراء في الإجابة عن السؤال من الذين يقومون بالرفض؟

ويمكن تحديد هذه الآراء فيما يلي:

الراي الأول: ركز أصحاب هذا الراي عن سلوك وقيم الأفراد المرفوضين واعتبارهم المسئولون عن وضعهم وانهم هم الذين وضعوا أنفسهم في حيز الرفض.

الراي الثاني: أهمية الدور الذي تؤديه المؤسسة الاقتصادية والمدنية , حيث تقصر الفرص المتاحة على بعض الأفراد والجماعات دون غيرهم, كما أن بعض الأفراد المستبعدين اجتماعيا لا يملكون فرصة تصحيح أوضاعهم.

الراي الثالث: أن الفئة الأقوى في المجتمع والأكثر سيطرة هي التي تمارس هذا الرفض ضد المرفوضين (Kostenko,et al, 2009, 13).

سمات الرفض الاجتماعي:

ذكر " أنكينسون" بأن هناك سمات متعددة للرفض الاجتماعي ومن ابرزها ما يلي:

- **النسبية:** معايير وأشكال الرفض تختلف من مجتمع لأخر ومن زمن إلى أخر, فالأفراد والجماعات يتم رفضهم نتيجة عوامل مختلفة عرقية أو صحية أو دينية أو غيرها من المحددات, كما أن ظروف الرفض تختلف فهناك مجتمعات تمنع بعض الأفراد من المشاركة السياسية في حين تمنعهم من المشاركة الاقتصادية أو غيرها من المجالات.
- **الطرف المسبب:** يوجد في الغالب عوامل واطراف وأسباب تدفع وتسهم في رفض بعض الفئات (البحري, ٢٠٢١, ٢٧١).
- **الديناميكية:** خصائص الرفض في كل مجتمع وأثاره السلبية لا تظهر إلا على المدى البعيد ونتيجة للتراكم الثقافي والمعرفي داخل المجتمعات (سينغويتا, ٢٠٠٨).

وإن العلوم الاجتماعية من حيث أدواتها ومفاهيمها ومنهجيتها هي منتج غربي , ولذلك تأثرت بالأفكار الرأسمالية الغربية وطغى الجانب والمحدد

الاقتصادي على مفهوم الرفض الاجتماعي لمدة طويلة من الزمن , بحيث كان يتم إلقاء الضوء على رفض فئات في المجتمع كالطبقة الدنيا في عملية الإنتاج, فكانت الثروة تتراكم في أيدي الطبقة المالكة ويحرم منها بقية الطبقات , وبالتالي يحرمون من إشباع حاجاتهم ومن الحصول على الخدمات والسلع اللازمة ويبقون في مواقعهم الدنيا دون تقدم أو حراك, فالموقع الذي يحتله الفرد كان مرتبطاً بالعملية الإنتاجية , أما اليوم ومع تطور العلوم وتعدد المدارس فيتم استخدام مفهوم الرفض الاجتماعي في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا للتعبير عن أوضاع الفئات الاجتماعية التي لا تشارك ولا تساهم في الأنشطة الأساسية للمجتمع الذي يعيش فيه وتتفاعل معه, تحرم فهذه الفئات تحرم من الاندماج في نسيج المجتمع وسياقه, وهذا رفض مركب متعدد الأوجه والأبعاد قائم على منظومة واسعة من العوامل والدوافع التي تحول دون تمتع بعض الفئات داخل المجتمع وجماعاته من الموارد والفرص المتاحة لأغلبية فئات المجتمع (بوطرفة, ٢٠١٩، ٥٧).

الأبعاد السوسيولوجية للرفض الاجتماعي:

تتمثل هذه الأبعاد في الاتي:

- **البعد التأسيسي أو التكويني:**

وهو يهدف إلى إعادة إنتاج النظام الاجتماعي كما هو بحيث يحفظ الوضع الراهن دون تغيير, ويقوم بتعزيز المبادئ والقيم والمعايير الراسخة والمؤسسة في أذهان الأفراد من خلال عملية التنشئة الاجتماعية التي تقوم بها المؤسسات المختلفة كالمؤسسات الإعلامية والدينية والتعليمية التي تضمن نقل المعايير القائمة من جيل إلى أخر.

- **البعد الدفاعي:**

يظهر من خلال مقاومة جماعات أو فئات في المجتمع لعملية إعادة إنتاج نفس القيم الاجتماعية وفرضها على الجميع, وبذلك ينظر لهم بقية أفراد

المجتمع على أنهم مصدر للتهديد كونهم يشككون في شرعية ما هو قائم وينتقدونه , وهذا المستوى الثاني هو الجوهر والمفضل في فهم البعد العميق لمشكلة الرفض الاجتماعي باعتبارها وسيلة أو الية يستخدمها المجتمع لاستبعاد الشريحة المعارضة من الأفراد والتي توجه انتقادات وتساؤلات حول ما يعاد إنتاجه من أفكار وقيم فتعاقبهم على هذا التشكيك من خلال القيام بحرمانهم من المشاركة في مختلف أوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية, وبالتالي تنقلهم من مركز المجتمع إلى هامشه حتى لا يتمكنوا من نشر تلك الأفكار إلى غيرهم ويعيقوا عملية ترجمتها إلى ممارسات فعلية (بوطرقة, ٢٠١٩، ٥٧).

ويمكن تقسيم أبعاد الرفض الاجتماعي للمفرج عنهم من السجن وعلاقته بالعود للجريمة حسب المجالات كما يلي:

- **البعد الاجتماعي للرفض الاجتماعي للمفرج عنهم من السجن وعلاقته بالعود للجريمة:**

يحول الشخص المفرج عنه من السجن من شخص منتج وفاعل ومؤثر إلى لا منتج وغير مؤثر, حيث انه يكتفي بلعب دور المتأثر بعوامل المجتمع وظواهره, فهو يعيش في حالة من التناقض داخل المجتمع لكونه فرداً ينتمي إلى هذا البناء , ولكن في نفس الوقت غير معترف به اجتماعيا من قبل غالبية أفراد المجتمع الذين ينظرون اليه على انه شاذ ومنحرف عنهم.

وان حالة عدم المساواة الاجتماعية تعني ان يوضع الشخص المفرج عنه من السجن في أسفل الهرم المجتمعي ومستوياته الدنيا نتيجة لانخفاض دخلهم وتدني أوضاعهم المعيشية, ومن ثم فرص الحراك الاجتماعي في السلم الوظيفي أمامهم شبه معدومة, والفئة العليا تنظر إلى الشخص المفرخ عنهم من السجن على انهم هم المسؤولين كونهم يتمتعون بعدم الكفاءة, وعدم القدرة على تحمل المسؤولية, وتلك نظرة اجتماعية سلبية وخطيرة يجب محاربتها

خاصة وان انعدام تكافؤ الفرص وغياب العدالة الاجتماعية في المجتمعات قد يكون هو المسؤول الأول عن وضع هؤلاء.

- **البعد الاقتصادي للمفرج عنهم من السجن وعلاقته بالعود للجريمة:**

ويشير هذا البعد إلى تحييد وفصل الأشخاص المفرج عنهم من السجن عن البنية الاقتصادية العامة ومكوناتها من حيث الإنتاج والاستهلاك والمناشط الاجتماعية وسوق العمل, والذي بدوره يؤدي إلى حرمان هؤلاء الاشخاص مادياً وتضاؤل فرص العمل لديها, وهذا يزيد من معدل البطالة وفرص سقوط هؤلاء الأفراد في فخ القروض والديون التي يقعون فيها لمعالجة مشكلة الفقر والتشرد التي يعانون منها.

ويمكن أن يحدث الرفض الاقتصادي في مجال الاستهلاك أي قدرة هؤلاء المرفوضين- المفرج عنهم من السجن- على الشراء, سواء شراء المواد الاستهلاكية اللازمة للحياة اليومية أو حتى الحصول على الخدمات ذات الصلة كالخدمات البنكية أو الحصول على قروض, فهناك عدم مساواة في توزيع الموارد والدخل وعوائد التنمية في بعض المجتمعات وحالة عدم المساواة هي العامل الأساسي في هؤلاء الأشخاص- المفرج عنهم من السجن- وحرمانها من امتيازات اقتصادية متنوعة.

- **البعد السياسي للمفرج عنهم من السجن وعلاقته بالعود للجريمة:**

يظهر في حرمان الأشخاص المفرج عنهم من السجن من حقهم في المشاركة السياسية, كحقهم في التصويت والانتخاب والمعارضة السياسية أو الانتماء لتيارات رئيسية تمثلهم , وهذا يشيع بكثرة في المجتمعات التسلطية التي تغيب فيها الديموقراطية ومؤسسات المجتمع المدني, بحيث يشعر هؤلاء – المفرج عنهم من السجن- برفضهم سياسياً وتنعدم فرصهم في انتخاب من يمثلهم أو في إيصال صوتهم للأحزاب أو التيارات السياسية المختلفة, ومن ثم نتيجة عدم المساواة السياسية هذه يحدث انقطاع بين المرفوضين – المفرج عنهم من السجن- وبين كافة الفعاليات والمناشط السياسية مثل المسيرات أو

حضور المؤتمرات أواي شكل من أشكال التجمعات التي تنظم تبادل الهموم بين فئات المجتمع حول حقوقهم, وبذلك تسقط هموم ومشكلات الفئات المرفوضة – المفرج عنهم من السجن– من الأجندة السياسية (البحري, ٢٠٢١, ٢٧٣).

العوامل المساهمة في عملية الرفض الاجتماعي وعلاقته بالعود للجريمة:

تعددت الدوافع والعوامل التي ساهمت في تدهور مشكلة الرفض الاجتماعي, فالدارسين أشاروا إلى مجموعة من العوامل تتراوح ما بين العوامل الذاتية والعوامل الاقتصادية والثقافية والسياسية, ويمكن توضيحها كالاتي:

- **العوامل الذاتية:** وهى عوامل قد تكون فردية أو جماعية, فيختار بعض الأفراد في المجتمع بشكل طوعي الانعزال عن المجتمع, والبعد عنه كوسيلة أو الية لتحفيز الجانب الفكري والإبداعي لديهم, وقد يختار بعض الأفراد كسر بعض القوانين والأعراف والقيم المجتمعية ومن ثم يتم رفضهم أو استبعادهم نتيجة هذا الكسر والاختراق لتلك القوانين.

وتشمل العوامل الذاتية الأقليات والجماعات التي لديها ثقافات مختلفة عن الثقافة السائدة في المجتمع , ولذلك قد تشعر هذه الجماعة بالاستياء والقلق تجاه الثقافة السائدة في المجتمع فتضع حواجز بينها وبين باقي فئات المجتمع ومن ثم هي التي ترفضهم عن محيطها.

- **العوامل الثقافية:** يوجد في كافة المجتمعات الثقافة الكلية والعامة, وهى التي تمثل ثقافة الجماعة المهيمنة, وهى ثقافة لها ضوابط وأطر محددة , فعندما يتم كسرها أو مخالفتها من قبل جماعة أو أقلية يتم رفضهم كونهم يعتنقون ثقافة مخالفة للثقافة العامة أو الكلية للمجتمع.
- **العوامل التعليمية:** أكدت العديد من البحوث والدراسات على أن عدم توفر فرص التعليم المتكافئ لكافة فئات المجتمع وعدم قيام الدولة بدورها في توفير التعليم هو جوهر المشكلة, فلا يمكن أن تتم عملية إدماج وتنمية ولا يمكن محاربة الرفض أو الإقصاء دون استخدام التعليم, حيث أظهرت

بعض البحوث أن نصف الشباب من عمر ١٥ إلى ٢٠ سنة الذين يتركون مقاعد الدراسة يعانون من الإقصاء والتهميش في المستقبل, إلى جانب المشكلات المركبة الناتجة ومنها البطالة والعزلة الاقتصادية والاجتماعية (بن زينة, ٢٠١٩، ١٠٢).

- **العوامل الاقتصادية:** يمكن التأكيد على أن الرفض الاجتماعي يتولد من رحم الرفض الاقتصادي القائم على فكرة تقييم الأفراد وتصنيفهم طبقا لتحليل وضعهم في سوق العمل, فهم إما من خارج أو داخل السوق, أي سواء كان الاقتصاد رسمي أو غير رسمي مع تحديد طبيعة العلاقة بين العاملين والعاطلين عن العمل.
- **العوامل الدينية:** من الملاحظ على مر العصور قيام المجتمع بحرمان جماعات دينية من فرص الحصول على خدمات الرعاية الاجتماعية الأساسية من صحة وتعليم ومسكن, كما سلبت منهم حقوقهم المدنية والسياسية والاقتصادية, وتعرضوا لأشكال مختلفة من الرفض والتمييز العنصري نتيجة لتلك الاعتبارات (دحام, ٢٠٢٠).
- **سوء التخطيط الحضري:** اكد " العجيلي, ٢٠٠٥" على ان احد دوافع ظهور المرفوضين والمهمشين يعود إلى عوامل التمدن والتحضر وسوء التخطيط الحضري , أي عندما تزداد الكثافة السكانية بصورة كبيرة في مجتمع ما تزداد الفوارق في الفرص والخدمات بين الريف والمدينة , حيث يقوم اغلب القاطنين في القرى بالنزوح إلى المدينة التي تكون غير مهيئة ولا تمتلك خطة لتسكينهم بشكل جيد, ونجد معظم هؤلاء يطمحون للسكن في المدن من اجل التوزيع الغير عادل أو السيء للخدمات أو المناشط الاقتصادية بين المدينة والريف, مما يدفع سكان القرى للبحث عن طريقة للسكن في المدن محاولة منهم للبحث عن فرص عمل بأجور اعلى والاستفادة من الفرص والخدمات المتنوعة من صحة وتعليم وترفيه.

علما بأن هذا النزوح الغير مخطط يدفعهم للسكن في اطراف المدن أي في عشوائيات غير مرخصة ولا تتوفر فيها ابسط مقومات العيش من خدمات الكهرباء, والماء, والصرف الصحي.

الأثار الناتجة عن الرفض الاجتماعي:

أن الأثار المترتبة عن الرفض الاجتماعي للمفرج عنهم من السجن خطيرة وتهز استقرار المجتمع وتؤرق تضامنه وتماسكه وتفكك نسيجه الوجداني المتماسك, ومن ابرز هذه الأثار ما يلي:

- **الفقر:** يكرس الرفض الاجتماعي للمفرج عنهم من السجن حالة عدم المساواة الاقتصادية كون الحصول على أدوات ووسائل الإنتاج تكون متوفرة لفئات من الأفراد دون غيرها, بحيث يتم حرمان المرفوضين اجتماعيا من امتلاك الوسائل والأدوات التي تسهم في تحسين مستواهم المعيشي كالتوظيف والتعليم والتدريب المهني (بن سمشه, ٢٠١٩، ٦٣), فالفقير الذي يحظى بفرصة للمشاركة ولا توفر له الدولة خدمات الرعاية الاجتماعية من صحة وتعليم وإسكان , ولا توفر له فرصا متكافئة مع غيره للتوظيف والتطوير سيظل قابعا في اسفل الهرم وسيورث الفقر لأبنائه.
- **البطالة:** أكدت العديد من الدراسات بان الإقصاء أو الرفض الاقتصادي يخلق مشكلة البطالة وبالأخص الطبقات الدنيا الأقل حظاً, ومع تزايد الرفض تزداد معدلات البطالة, والتي ينتج عنها تزايد في عدد الفئات المهمشة ومنهم المفرج عنهم من السجن في المجتمع التي تعتمد على الدولة وعلى برامج الضمان والرعاية الاجتماعية من اجل الحصول على المساعدات والمنح, وانتشار ما يعرف بالعمل غير النظامي الذي تنتهك فيه حقوق الكثير من العمال, وفي هذا الصدد أشار العالم " قورز" بأن العالم اليوم يشهد شكل جديد من أشكال الطبقية نتيجة لهذا الرفض أو الإقصاء, حيث ظهرت الطبقة " النيوبروليتاريا" بعد الصناعية, فالأفراد

في هذه الطبقة يمتلكون وظائف غير مستقرة وأجورا ضعيفة تعيقهم من التكيف والاندماج الكلي مع مجتمعهم (سبتي, ٢٠٠٦، ١٢٧).

البطالة لها تداعيات خطيرة على المجتمع كونها تؤدي إلى عدم تلبية احتياجات الأسرة وتأخر سن الزواج, وتوفير الرعاية التعليمية والصحية لهم مما قد يدفعهم إلى الانحراف والجنوح والجريمة.

- **التطرف:** أكدت العديد من الدراسات إلى أن الرفض الاجتماعي والتهميش والإقصاء يولد أفرادا متطرفين قولا وفكرا وفعلا, فالتطرف يعني التشدد والبعد عن التسامح والوسطية, فكلما كان المجتمع لا يتسامح مع المرفوضين والمقصين ويستبعدهم على أساس انتمائهم العرقي أو الديني أو خروجهم عن العادات والتقاليد, فهؤلاء لا يتسامحون مع المجتمع كردة فعل مضادة, ويبدؤون بتبني قيم وأفكار متطرفة تجعلهم صيداً سهلا للجماعات الإرهابية السياسية والدينية والعسكرية الذين يغرسون فيهم قيم كره الأخر, ومشاعر الحقد والبغضاء تجاه من رفضوهم وأقصوهم , ومن ثم يتم تجنيدهم لزعزعة تماسك واستقرار المجتمع (دحام, ٢٠٢٠).
- **العنف:** أكدت العديد من الدراسات بأن إقصاء فئات معينة من الموارد والخدمات والوسائل تسبب ردة فعل عنيفة اتجاه المجتمع وممثلي السلطة فيه فتتعرض تلك الفئات لكافة أشكال الحرمان الاجتماعي والاقتصادي مما يساعد على انتشار الجريمة والعنف بينهم, فالرفض الاجتماعي يدفعهم إلى التكتل والتجمع وإظهار التمرد والعصيان, وان العديد من البحوث والدراسات أظهرت نتائجها أن نسبة كبيرة من المنحرفين والمجرمين خرجوا من اسر وعائلات تعاني من التهميش والرفض (البحري, ٢٠٢١, ٢٨٢).

الرؤية النظرية لموضوع الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على مدخلين نظريين, وهما مدخل التفاعلية الرمزية ومدخل الوصم الاجتماعي, وسوف أتطرق لهما بشيء من التفصيل فيما يلي:

- **نظرية التفاعلية الرمزية:**

النظريات البنائية تبحث في العلاقة بين الذات والمجتمع من زاوية تأثير المجتمع على الذات, أما انصار التفاعلية فيتجهون في عملهم من الذات إلى خارجها, مؤكدين على أن الأفراد يؤسسون ويشكلون المجتمع, ويطلق على هذا المنظور التفاعلية الرمزية, وذلك تأكيداً على أهمية المعاني الرمزية للاتصال , بما يتضمنه من إيماءات ولغة وإشارات , كما يسلم انصار التفاعلية الرمزية تسليما بأن المجتمع يصنع الأفراد ويشكلهم, ومع ذلك فهم يعتقدون أن هناك فرصا مستمرة للفعل الابتكاري والإبداعي (معتوق, ٢٠٠٩, ٧).

ويعد عالم النفس الاجتماعي " جورج هربرت ميد" من ابرز انصار نظرية التفاعلية الرمزية, حيث صنف مرحلتين عامتين في نمو الذات وهما مرحلة اللعب الفردي, ومرحلة اللعب الجماعي, وبمكن تفسير نظرية التفاعلية الرمزية إلى تحليل النظم الاجتماعية, فالنظام بالنسبة لهؤلاء المنظرين ليس شيئا منفصلا عن الأفراد الذين صاغوا بناءه, وهو محصلة التفاعل وينطبق على الأسرة والأقران والجماعة والمدرسة, وأي نظام يمكن النظر فيه على انه محصلة للتفاعل بين الافراد الذين يتألف منهم, ويمكن الكشف عن أهمية نظرية التفاعلية الرمزية بالاستشهاد بالاستعارات التي استعان بها منظرو هذه النظرية من اجل وصف الحياة الاجتماعية (الجوهري, ٢٠٠٢, ٥٨).

قارن " افرنج جوفمنان" التفاعل الاجتماعي بالأداء المسرحي, وأعطى " ايريك بيرني" عنوانا لاحد مؤلفاته وهو الألعاب التي يلعبها الأفراد, كما اتخذ " جوفمان" لنفسه نموذجا مسرحيا للتفاعل الاجتماعي, فالحياة الاجتماعية

شأنها شأن المسرحية يتم تأليفها وهى صياغة بشرية ذات واقع ومعنى يضيفه الفرد (الجوهري, ٢٠٠٢, ٦٠).

ومن مبادئ هذه النظرية كما وضعها " جورج هربرت أن يحدث التفاعل الاجتماعي بين الأفراد الشاغلين لأدوار اجتماعية معينة ويأخذ زمناً يتراوح بين أسبوع إلى سنة, وبعد الانتهاء من التفاعل يكون الأفراد المتفاعلون صوراً رمزية ذهنية عن الأفراد الذين يتفاعلون معهم, وتعكس تلك الصور الحالة الانطباعية التي كونها الفرد تجاه الأخر الذي تفاعل معه خلال مدة زمنية, وعند تكوين هذه الصورة عن الفرد تلتصق هذه الصورة بمجرد مشاهدته او السماع عنه لان الفرد اعتبر الأخر من خلال الرمز الذي يحدد طبيعة التفاعل, وتلك الصورة قد تكون إيجابية أو سلبية.

وعندما تتكون الصورة الرمزية عن فرد معين, فإن هذه الصورة سرعان ما يتم نشرها بين الأخرين , فيكونوا صورا رمزية أو سلبية أو إيجابية اعتماداً على نوع الانطباع وليس عن حقيقة ذلك الشخص ودوافعه, وتفاعل الفرد مع الأفراد الأخرين تعتمد على الصورة الرمزية التي كونها الأخرون تجاهه, فإذا كانت إيجابية فإن التفاعل يستمر, بينما إذا كانت سلبية فالعكس صحيح (الحسن, ٢٠١٠, ٨٨).

والهدف من استخدام هذه النظرية هو التركيز على التصرفات التي يصدرها الفرد ويشكلها السلوك من خلال الاتصال والتفاعل الاجتماعي بينه وبين المتفاعلين الأخرين, اياكان الفعل ورد الفعل الذي يأتي من خلال عملية التفاعل الاجتماعي بين العائدين للجريمة مرة أخرى وبين باقي أفراد المجتمع الأخرين وهما الأساس الذي تنطلق منه الدراسة الحالية, على اعتبار أن تلك الأفعال والتصرفات يحكمها الذات والأخر هو المحيط الاجتماعي الثقافي الذي يتم في ضوء التفاعل الاجتماعي, حيث أن المحيط النفسي والاجتماعي الذي يعيش فيهما الشخص هما المحددان الرئيسان للسلوك, وهما يعملان على إفراز المعاني الرمزية التي يمكن ان تفرز في إطار التفاعل اليومي بين

الفاعلين الاجتماعيين, وهو ما دفعني لاختيار هذه النظرية من اجل فهم العلاقة بين المسجونين المفرج عنهم من السجن وعودتهم مرة أخرى للسجن محملا برموز ومعاني وأفكار جديدة, وبين الفاعلين الأخرين الذين يحملون في أذهانهم تصورات مختلفة عنهم , قد تتجسد من خلال التفاعلات اليومية في مواقف عديدة من اجل فهم مدى تأثير ردود فعل الفاعلين الاجتماعية مع المسجون المفرج عنه وعودته مرة أخرى للسجن.

- **نظرية الوصم الاجتماعي:**

تنظر هذه النظرية إلى السلوك الإجرامي كونه وصمة توهم كل من يقوم بخرق القوانين والمعايير التي حددها المجتمع, فبمجرد إدانة الفرد في جريمة ما يلقب بالمجرم وتظل وصمته الإجرامية عالقة في تاريخه الاجتماعي متعرضاً بسببها للانطواء والعزلة والمهانة, كما تؤكد هذه النظرية على الأثار السلبية المترتبة على وصم المجرم والتي تظل مرافقة له , ولكل من له علاقة قرابة به (عياد, ٢٠٠٩).

ومن اشهر رواد هذه النظرية " فرانك تاننبام Tannenbaum" الذي اكد على أن ما يؤدي إلى تكوين المجرم إنما هو الكيفية التي يعامله بها الأخرون , وما يصاحبها من عمليات مرحلية بما يلازمها من تأثر وتأثير متبادل يؤدي إلى تأكيد الإثم والشر والمبالغة في تصويرها , بحيث يتم تصويرها بأنها عملية تحتوي على عناصر تشمل وضع القاب وعلامات وتعريفات تقوم الجماعة بإلصاقها على الشخصية , وتؤدي عملية الوصم هذه إلى خدمة أغراض الجماعة وتحقيق البعض من أهدافها , حيث أنها تساعد على بلورة نقمة الجمهور ضد الشخص المجرم , وأيضا نقمة الموصوم نحو ذاته (الرويلي, ٢٠٠٨, ٣٤).

ومن أنصاره " أدوين ليمرت Edwin Lemert" الذي أشار إلى الفرق بين الانحراف الأولي والانحراف الثانوي, ويشير مصطلح الانحراف الأولي إلى الأفعال والتصرفات التي تنتهك المعايير ولا تؤدي إلى نتيجة الوصم ,

بينما الانحراف الثانوي فهو يلعب دوراً مهما في إلصاق صفة الوصم بالشخص (الرويلي, ٢٠٠٨, ٣٨).

ويمثل الإسهام المباشر الذي تم في نظرية الوصمة فيما أثاره " افرنج جوفمان Goffman" في كتابه " الوصمة" حيث أشار إلى أن الجريمة طريقة في تحديد أسلوب أو موقف للحكم على موقف معين, كما أوضح إلى أن الفرد المجرم هو فرد مصاب بوصمة اجتماعية يحرمه من التقبل الاجتماعي, ويضيفه " Goffman" إلى ان الوصمة تؤدي إلى لصق مفهوم العار لدى الموصوم , وهذا العار يمثل العامل الحاسم الذي يدفع بالأخرين إلى الابتعاد عن صاحب الوصمة, وهو الأمر الذي يعضد فكرة الرفض الاجتماعي للموصوم وعدم القبول الاجتماعي له حتى من اقرب الناس اليه, ونتيجة لوصمته لا يستطيعون القدرة على تصحيح مساره الاجتماعي أمام الأخرين.

واكد " Goffman" على أن الشخص مع هويته الملوثة يعيش مرحلة اجتماعية بينه وبين نفسه يفقد فيها الإحساس بالطمأنينة والثقة, فهو في نظر ذاته ملوث, وبالتالي فإن محاولات إصلاح نتائج الوصم تكمن في صعوبة الوصول لهذا الإصلاح نتيجة حقيقة الوصم موجودة وقائمة (عياد, ٢٠٠٩).

والهدف من استخدام هذه النظرية في الدراسة الحالية هو التركيز على الرفض الاجتماعي وانعكاسه على عودة المسجونين المفرج عنهم من السجن إلى الجريمة مرة أخرى وعودنهم إلى السجن بسبب فشلهم في الاندماج والتكيف من جديد مع باقي أفراد المجتمع الأخرين الذين يعملون على تنامي مشاعر الكره والحقد لديهم اتجاه المجتمع نتيجة رفضهم وعدم تقبلهم لهم , مما اغلق في وجههم سبل التكيف والاندماج ومحاولة العيش بطريقة سليمة كما كان من قبل ارتكابه الجريمة الأولى, مما دفعني تبني هذه النظرية التي تعتبر متطلباً هاماً في الدراسة كونها تعد محلا لبحوث ودراسات كثيرة في محاولة تفسير الوصم الاجتماعي للمسجونين المفرج عنهم من السجن واثره على كل من له علاقة بهم.

الإجراءات المنهجية للدراسة:

المنهج المستخدم:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من اجل وصف ظاهرة الرفض الاجتماعي الذي يواجه المسجونين المفرج عنهم من السجن كمتغير مستقل, وانعكاساته على العودة للجريمة كمتغير تابع, ومن ثم تحليل وتفسير المعطيات والبيانات المتحصل عليها كميا وكيفيا والخروج بنتائج موضوعية من اجل معرفة انعكاسات الرفض الاجتماعي للمسجونين المفرج عنهم من السجن وعودتهم مرة أخرى للجريمة.

أدوات جمع البيانات:

1- المقابلة:

يمكن تعريفها ببساطة على أنها محادثة موجهة يقوم بها الباحث مع الراوي بهدف الحصول على معلومات من خلال أسئلة يتم طرحها عليه, وتكون المحادثة بشكل مباشر وجها لوجه وبشكل شفوي لتصبح مفيدة أكثر للبحث العلمي, كما يمكن استخدامها عبر الهاتف أيضا اذا كان ممكناً (عيشور, ٢٠١٧, ٢١٠), وفي هذا الصدد عرفها " موريس انجرس" المقابلة هي تقنية مباشرة تستعمل من اجل مساءلة الأفراد ومساءلة الجماعات بطريقة نصف موجهة تسمح بأخذ معلومات كيفية بهدف التعرف العميق على الأشخاص المبحوثين, فهي أفضل التقنيات لكل من يريد استكشاف الحوافز العميقة للأفراد, واكتشاف الأسباب المشتركة لسلوكهم من خلال خصوصية كل حالة, وتعرف المقابلة بأنها استبانة شفوية يقوم من خلالها الباحث بجمع معلومات بطريقة شفوية مباشرة من المفحوص, والفرق بين المقابلة والاستبانة يكمن في أن المفحوص هو الذي يكتب الإجابة عن الأسئلة, بينما يكتب الباحث نفسه إجابات المبحوث في المقابلة (أنجرس, ٢٠٠٦, ٩٨).

ويتوقف مدى نجاح المقابلة بالدرجة الأولى على طبيعة الموضوع, وعلى مدى تمكن الباحث من إجرائها إلا أن هناك بعض المواضيع التي تتميز بخصوصية معينة كموضوع الدراسة الراهنة, حيث أن هذه المقابلات ليست بالأمر البسيط, لذلك كان من الضروري علي أن أسعى لكسب الثقة في البداية بهدف توفير جو ملائم يمكن من خلاله الحصول على معلومات اكثر مصداقية وموضوعية فكانت البداية بمقابلة مفتوحة, ومن ثم المباشرة في طرح الأسئلة المعدة من قبل ضمن دليل المقابلة على الراوي بالتدريج من اجل الحصول على بيانات ومعلومات منطقية ومتسلسلة, وقد تراوحت المقابلات التي أجريتها بين مقابلات شخصية ومباشرة مع المبحوثين.

وقد استغرقت مدة المقابلات مع المبحوثين من ٥٠ دقيقة إلى ساعة تقريبا, وذلك حسب ظروف المبحوث وتفاعله معي, حيث كنت أختار الوقت المناسب حسب ظروف المسجون وهذا ما اخذ مني وقت كبير في إجراء المقابلات, في حين أن اغلب المقابلات التي أجريتها معهم تمت في حالة عادية, وقد زودت اعلب المسجونين بالمعلومات اللازمة دون أي خجل أو قلق بعدما وضحت لهم الغرض من هذه الدراسة حيث تحمسوا للمشاركة معي في إنجاز هذه الدراسة وتفاعلوا مع الأسئلة التي وجهت اليهم بصورة كبيرة ولم يتمالك ثلاثة من المسجونين نفسيهما عن البكاء عند حديثي معه عن معاناتهم أثناء مكوثهم بالسجن وبعد خروجهم منها وعودتهم مرة أخرى اليه, بينما كان يظهر على البعض الأخر منهم صدق ما يدلون به من إجابات وهو ما لمسته من خلال طريقة الكلام والإشارات وتعبيرات الوجه التي أوحت بصدق ما يصرحون به.

2- دليل المقابلة:

قمت بتصميم دليل مقابلة للمسجونين المفرج عنهم من السجن وعودتهم للجريمة مرة أخرى, وتضمن أسئلة موزعة على ثلاثة محاور:

المحور الأول: انعكاس رفض الأسرة للمسجونين المفرج عنهم من السجن وعودتهم مرة أخرى للجريمة ويضم سؤالين.

المحور الثاني: انعكاس رفض جماعة الرفاق للمسجونين المفرج عنهم من السجن وعودتهم مرة أخرى للجريمة ويضم سؤالين.

المحور الثالث: انعكاس رفض المجتمع المحيط للمسجونين المفرج عنهم من السجن وعودتهم مرة أخرى للجريمة ويضم اربع أسئلة.

عينة الدراسة:

تم اختيار مفردات عينة الدراسة وفقا لطبيعة الموضوع وأهداف الدراسة, قمت في البداية بتحديد خصائص العينة التي يجب أن تضم المسجونين العائدين للسجن مرة أخرى بعد الإفراج عنهم من خلال جمع المعلومات من سجن وادي النطرون, وسجن المرج, وسجن القناطر, وسجن جنوب التحرير, وتم الاكتفاء ب(١٥) مكونة من ثلاثة عشر من الذكور واثنتان من المسجونين أفرج عنهم وعادوا مرة أخرى إلى السجون.

عرض خصائص العينة:

جدول رقم (١)

النوع			الفئات العمرية			المستوى التعليمي			الحالة الإجتماعية			المستوى المعيشي			عدد أفراد الأسرة		
النوع	التكرار	النسبة	الفئات العمرية	التكرار	النسبة%	المستوى التعليمي	التكرار	النسبة%	الحالة الإجتماعية	التكرار	النسبة%	المستوى المعيشي	تكرار	النسبة%	عدد أفراد الأسرة	التكرار	النسبة المئوية
أنثى	٢	%١٣,٣	من ٢٠-٢٥	١	%٦,٨	ابتدائي	٣	%٢٠	أعزب/ عزبة	٩	%٦٠	مستوى ضعيف	٩	%٦٠	٤-٦	٨	%٥٣,٢
ذكر	١٣	%٨٦,٧	من ٢٦-٣٠	٧	%٤٦,٦	إعدادي	٨	%٥٣,٣٣	متزوج/ متزوجة	٤	%٢٦,٧	مستوى متوسط	٥	%٣٣,٢	٧-٩	٥	%٣٣,٢
			من ٣١-٣٨	٧	%٤٦,٦	ثانوي	٢	%١٣,٣٣	مطلق/ مطلقة	٢	%١٣,٣	مستوى جيد	١	%٦,٨	١٠-١٢	١	%٦,٨
						جامعي	٢	%١٣,٣٣							١٢ فأكثر	١	%٦,٨
المجموع	١٥	%١٠٠	المجموع	١٥	%١٠٠	المجموع	١٥	%١٠٠	المجموع	١٥	%١٠٠	المجموع	١٥	%١٠٠	المجموع	١٥	%١٠٠

يتضح من خلال الجدول رقم (١) أن النسبة الأكبر جاءت لصالح الذكور بنسبة ٨٦،٧%, والنسبة الأقل جاءت للإناث بنسبة ١٣،٣%, نظراً لعدم تعاون معظم المسجونات.

كما يتضح من خلال الجدول رقم (١) أن كافة عينة الدراسة من فئة الشباب, والمعروف ان هذه الفئة تتميز بالمغامرة والاندفاع وهم الأكثر تطلعاً للنجاح في الحياة والأكثر حاجة لتحقيق الذات, وبالتالي فإنها تتأثر بالوصم أكثر من غيرها , إلى جانب أن تلك الفئة تتسم بقلة الخبرة بالحياة وهو ما يجعلها عُرضة للعودة إلى الجريمة اكثر من غيرها.

ويتضح من خلال الجدول رقم (١) أن المستوى التعليمي يلعب دور كبير في وعي المسجون وأخذه العبرة من سجنه الأول, إذ أن تدني المستوى التعليمي وقلة الوعي من شأنه أن يجعل المسجون الذي افرج عنه فريسة سهلة للجماعات المنحرفة , وفي هذا الصدد أكدت دراسة " الرويلي, ٢٠٠٨" أن انخفاض المستوى التعليمي من شأنه أن يزيد من معدل عودة الشخص للجريمة, واتفقت معه دراسة " عياد, ٢٠١٠" الذي اكد من خلال نتائج دراسته أن الجرائم تكثر في وسط الأميين.

كما يتضح من خلال الجدول رقم (١) أن معظم أفراد العينة لم يتزوجوا بعد وهم الأكثر عرضة للعودة للجريمة مرة أخرى من غيرهم من المتزوجين, مما يشير إلى أن عدم الزواج يقلل من الإحساس بالمسؤولية اتجاه الأسرة لعدم وجود مسؤوليات والتزامات أسرية, على عكس المتزوجين الذين يكونوا اقل عرضة للعودة إلى الجريمة خوفاً على أفراد أسرتهم من بعدهم في حال عودتهم للسجن مرة أخرى.

ويتضح من الجدول رقم (١) أن المستوى المعيشي للأسرة له تأثير كبير على حياة المسجونين في السجن وخارجه, حيث ان الأسرة التي تعيش في مستوى معيشي ضعيف أو متوسط تعجز عن تلبية كل متطلباتهم في السجن, وهو ما قد يعود بالسلب عليهم حيث أنهم يشعروا بنوع من الرفض

أو التهميش في فترة سجنهم نتيجة قلة زيارة أفراد أسرته له وعدم تلبيتهم لكل متطلباتهم وهو ما قد يكون عاملا كبيرا في عودتهم للجريمة مرة أخرى, وهذا ما أشارت اليها " اروي شلبي, ٢٠١٤" في دراستها التي توصلت إلى أن للدخل الشهري للأسرة أثر كبير في عودة المسجونين مرة أخرى للجريمة.

ويتضح من خلال الجدول رقم (١) أن لعدد أفراد الأسرة تأثير كبير على حياة المسجونين , وبالأخص اذا ربط هذا بالمستوى المعيشي للأسرة, حيث أن المستوى المعيشي الضعيف للأسرة تعجز عن تلبية كل متطلبات أبنائها نتيجة عددهم الكبير, وهو ما يقلل من نسبة التفاعل بين الأفراد نتيجة الانشغال بتلبية الاحتياجات الأساسية, مما يجعل المسجون الذي خرج يبحث عن وسيلة من اجل استرداد مكانته السابقة أو يصبح له مكانة جديدة تعوضه عن التهميش أو النقص الذي يشعر به أمام أسرته.

مجالات الدراسة:

المجال المكاني: تم إجراء مقابلات الدراسة مع مجموعة من المسجونين عادوا إلى السجن بعد الإفراج عنهم بسجون مختلفة متمثلة في سجن وادي النطرون, وسجن القناطر, وسجن المرج, وسجن جنوب التحرير.

المجال الزماني: بدأت الملامح الأولى للدراسة الاستطلاعية يوم ٣ أكتوبر ٢٠٢١م وهى محاولة جمع المعلومات عن عينة الدراسة , ومعرفة أفضل الطرق الأنسب للتواصل معها فكانت البداية عمل جواب موافقة لدخولي سجن النطرون وبعد الإجراءات الأمنية المشددة ومراجعة الأسئلة التي سوف توجه للمسجونين , ومن خلال التعرف على المسؤولين داخل سجن النطرون تم مساعدتي الذهاب إلى باقي السجون لأخذ عينات من المسجونين العائدين إلى السجون بعد الإفراج عنهم.

أما فيما يخص النزول الفعلي إلى الميدان وإجراء المقابلات فكان ابتداء من ١٥ أكتوبر ٢٠٢١م وحتى ٣٠ نوفمبر ٢٠٢١م.

المجال البشري: يمثل مجموعة المسجونين الذين تجرى عليهم الدراسة, وقد تم الاعتماد على إجراء مقابلات مع المسجونين المفرج عنهم من السجن وعادوا مرة أخرى للسجن في كل من سجن وادي النطرون, وسجن القناطر, وسجن المرج, وسجن جنوب التحرير.

عرض ومناقشة نتائج الدراسة:

المحور الأول: انعكاس رفض الأسرة للمسجونين المفرج عنهم من السجن وعودتهم مرة أخرى للجريمة:

1- مساندة ودعم الأسرة للمسجون في سجنه الأول:

تبين من خلال المقابلات أن ٨٦،٧% من أفراد العينة تلقوا كل المساندة والدعم اللازمين من قبل الأسرة عندما دخلوا السجن لأول مرة, في حين صرحت مسجونة واحدة بتخلي أسرتها عنها طيلة فترة سجنها الأول, مما يدل على أهمية الأسرة لا تكمن في أنها إحدى الركائز الرئيسية في بناء المجتمع, بل تتعدى ذلك إلى الدور الذي تلعبه في تنظيم نشاطات الأشخاص وتنظيم علاقاتهم الاجتماعية , فالأسرة كنسق اجتماعي لها عدة وظائف ذاتية خاصة بها ووظائف أخرى ضمن المنظومة الاجتماعية, وتعد وظيفة إشباع حاجات الأفراد الاجتماعية والنفسية والاقتصادية والتربوية من اهم الوظائف المنوط بها للأسرة, وفي هذا الصدد اكد " تشارلز كولي" أهمية كبيرة للجماعات الأولية ومن بينها الأسرة نظرا لان من سماتها الأساسية أنها تقوم على علاقات المواجهة المباشرة بين الأفراد والصراع والتعاون وحرية التعبير عن الراي, ومن ثم لها القدرة على تشكيل الطبيعة الإنسانية وتنمي لدى الشخص الشعور بالوحدة الاجتماعية.

مما لا شك أن وعي الأسرة بالطريقة الأمثل في تربية الأبناء يسهم في توثيق النسيج الاجتماعي للمجتمع, فالتدليل المفرط للأبناء يزود المجتمع بنوع من الأفراد يميلون إلى النزعات الفردية والعجز عن التواصل وحب التملك وعدم القدرة على تحمل المسؤولية عند مواجهة التحديات التي تعترضهم,

وهؤلاء لا يعول عليهم في تطوير مجتمعاتهم لانهم اعتادوا على الاعتماد على الأخرين, بينما الأفراط في القسوة والعنف يؤدي إلى الخوف من التعبير عن الأفكار, والانطواء على انفسهم, والعجز عن اتخاذ القرارات التي تخصهم, مما يؤدي إلى الفشل في التفاعل مع الغير من الأفراد, وبالتالي الانسحاب من الحياة الاجتماعية ككل, وبالتالي يجب على الأسرة أن تدرك كيف ومتى تختار أسلوب المعاملة الملائم حسب كل موقف يواجهه الشخص سواء بالتشجيع على القيام بفعل معين أو الردع على ارتكاب فعل أخر, إلى جانب أن الأسرة ملزمة بالوقوف بجانب الأبناء في المواقف المختلفة التي يتعرضون لها, وتقديم يد العون لهم عند الحاجة ومساعدتهم في حل مشاكلهم وتخطي الأزمات التي يمرون بها حتى يصلوا إلى بر الأمان.

وهذا ما تم ملاحظته في مقابلات المسجونين حيث عبروا عن مدى مساندة أسرهم لهم في فترة سجنهم الأول وعن تلقيهم كل المساندة والدعم اللازم من قبل أفراد الأسرة, والذين قدرت نسبتهم ب٨٦،٧% , حيث يرجع المسجونون سبب مساندة أسرهم لهم وعدم تخلي الأسرة عنهم إلى صغر السن أثناء ارتكاب الجريمة الأولى, مما يزيد من فرصة مساندة الأسرة للمسجونين وتقديم كل الدعم المعنوي والمادي الذي يلزمهم طول فترة سجنهم, والوقوف إلى جانبهم بكل الطرق من زيارات متواصلة لهم وتوفير كل متطلباتهم وحاجاتهم , **وهذا ما عبر عنه احد المسجونين " م.ع."** بعبارة " **أسرتي وقفت معايا وقومولي محامي وكانوا بيزوروني دايما".**

وهذا إلى جانب بعض الأسر التي فضلت مساندة أبنتهم بطريقة أخرى, حيث أنها كانت تمتنع عن زيارتها بالسجن, ولكنها كانت تواظب على إرسال كل ما يلزمها من مستلزمات وحاجات طول فترة سجنها, وهذا يمكن تفسيره بأنه الضغط الذي يفرضه المجتمع على الأسرة التي تتشارك في حمل الوصمة التي لحقت الابن أو الابنة بعد الدخول إلى السجن , وهو ما يجبرها على

مساعدة ابنهما أو بنتهما ولكن بطرق غير مباشرة تجنباً للملاحظات السلبية التي يوجهها المجتمع نحوها بسبب سلوك أحد افرادها المسجون.

ومما لا شك فيه ان عدم زيارة المسجون أثناء فترة سجنه يولد لديه الإحساس بالرفض أو النبذ من المجتمع , وإحساسه بأنه مجرم ومهمش, وهذا ما أكده " العمري, ٢٠٠٢" في دراسته, ومن ثم فإن الهدف من كل هذه المساندة والدعم من قبل الأسرة, هو إحساس الفرد بأنه ذو قيمة, وان أسرته لم تتخلى عنه بمجرد ارتكابه لذلك الفعل الخارج عن الضوابط والقواعد الاجتماعية لإعطائه فرصة تهيئة بعد عودته من السجن للتكيف والاندماج من جديد بين أفراد أسرته ومجتمعه بصفة عامة, وحمايته من العودة إلى الجريمة.

وبالمقارنة بين ما توصلت إليه الدراسة الحالية وما توصلت إليه الدراسات السابقة " الرويلي, ٢٠٠٨", و" عياد, ٢٠١٠" فإننا نجد الاتفاق على أن المسجونين كل المساندة والدعم من قبل أسرهم إلا انهم عادوا لارتكاب الجريمة مرة أخرى, وهو ما يدل على تدخل عوامل أخرى تساهم في عودتهم للجريمة خارجة عن نطاق الأسرة ومحاولاتها لتقويم سلوكياتهم وحياتهم ومنعهم من العودة إلى الجريمة.

ومن جانب أخر توجد بعض الأسر التي اتخذت موقفا سلبيا من أبنائها الذين دخلوا السجن إلى الحد الذي فضلت فيه التخلي عنهم ومقاطعتهم جراء ما ارتكبوا من أفعال سيئة هزت من صورة الأسرة بالمحيط الاجتماعي الذي تعيش فيه, وهذا ما صرح به احد المسجونين الذين تعرضوا للرفض من قبل الأسرة بعد ارتكابهم للجريمة الأولى ودخولهم للسجن, حيث عبر المسجون عن تخلي أفراد أسرته عنه في سجنه الأول مرجعا هذا إلى الوصم الذي لحق بالأسرة بسببه واستياء الأسرة من تلك الرموز والمعاني التي كانت تتلقاها من المحيط الاجتماعي الذي تعيش فيه, والتي تعكس مدى احتقار المحيطين به وأسرته على حد سواء, ويرجع هذا الاحتقار إلى خلل في أسلوب التنشئة الذي تعتمده الأسرة , وهو ما جعل الأسرة تتأثر من ردود الأفعال السلبية التي تلقتها من الأفراد الأخرين من خلال مقاطعة الابن والامتناع عن زيارته

اكثر من خمس سنوات, وهو ما جعل المسجون يعبر عن تجربته هذه بكل مرارة, حيث **قال " س.ع.": " انا مسجون بقالي خمس سنوات ولم أرى أهلي فبيشعل النار في قلبي عندما أرى المسجونين الأخرين عائلتهم تزورهم"** , وعبر عن حزنه الشديد حين كان يلاحظ فرحة زملائه المسجونين بزيارة أسرهم لهم في حين انه لم يقم أي فرد من عائلته بزيارته طول فترة سجنه , وهو ما تم الإشارة اليه من قبل انه نوع من أنواع الردع والعقاب التي تمارسها الأسرة تجاه ابنهما عند انحرافه عن قيم وعادات وتقاليد المجتمع.

2- مساندة ودعم الأسرة للمسجون بعد خروجه من السجن الأول:

أتضح من خلال مقابلات المسجونين ان نسبة ٦٠% صرحوا بعدم تغير معاملة أفراد أسرهم لهم عقب خروجهم من السجن, في المقابل صرح ستة (٦) من المسجونين والمسجونات ٤٠% بتغير كبير في معاملة أسرهم لهم.

إن الأسرة من اهم الأوساط تأثيرا في بناء الذات وتوجيه السلوك في البناء الاجتماعي ككل, وتمثل الأسرة للفرد الملجأ الأمن, وتعنبر أنماط المعاملة بين أفراد الأسرة احد الركائز الأساسية في عملية التفاعل والتواصل والتفاهم, إلا أن المبالغة في التفريط في التساهل تساعدهم في الانحراف عن القواعد والمعايير الاجتماعية, ومن ثم على الأسرة أن تتبع الأسلوب المناسب حسب كل فعل يصدر من الأفراد, ومن خلال المقابلات تبين مساندة ودعم الأسرة لأبنائهم الذين دخلوا السجن بعد ارتكابهم الجرائم ودخولهم إلى السجون وإحاطتهم بكل ما يلزم من رعاية لم تكن مجدية في منعهم عن العودة إلى الجريمة مرة أخرى, نظرا لان تسامح الوالدين كأسلوب في المعاملة مع المسجون والإفراط في التساهل معه قد يؤدي إلى مشكلات في التوافق الاجتماعي والنفسي للمسجون إلى جانب ميله للتسلط والعنف لأنه يتوقع التساهل من قبل أسرته إزاء أي فعل إجرامي أو الخروج عن القواعد والمعايير الاجتماعية.

وفي هذا الصدد **صرح احد المسجونين " م.م." بعودته للجريمة مرة أخرى نتيجة الإفراط في التساهل الذي تلقاه من أفراد أسرته, وعبر ذلك في قوله " أسرتي تعاملت معايا عادي عندما خرجت أول مرة ولا حتى نصحوني بشيء, ويمكن نتيجة لذلك محستش اني عملت حاجة وعملت جريمة تانية ودخلت السجن تاني"**, مما يدل على النتيجة السلبية التي لم تكن تتوقعها الأسرة نظير أسلوبها في التساهل في معاملاتها مع ابنها المفرج عنه, ومحاولة تعويضه عما حدث له, مما أدى إلى شعوره ببساطة الجرم الذي ارتكبه مما قد يولد لديه الرغبة في ارتكاب الجريمة مرة أخرى حتى يحصل على ذات الرعاية والاهتمام والإحاطة من قبل أسرته.

بينما صرح ٤٠% من المسجونين تغير معاملة أسرهم لهم عقب خروجهم من السجن , واخذ هذا التغير أشكالا كثيرة ومن ابرزها تشديد الرقابة عليهم وضبط أوقات دخولهم وخروجهم من المنزل, وملاحظة ومراقبة رفاقهم الذين يتبعوهم , إلى جانب الرفض والاحتقار وإشعارهم طول الوقت بالدونية والنقص, وهذا ما يؤكد فكرة الرفض الاجتماعي وعدم تقبل الأسرة لابنهما العائد من السجن بوصمة اجتماعية ساهمت في إلحاق الأذى بسمعة الأسرة , **وقد صرح احد المسجونين " م.ش." قائلاً: شاكين فيا ويقسو عليا , واختي حقراني وتستعر مني أمام أصحابها"**

في حين عبرت إحدى المسجونات عن تغير معاملة أسرتها قائلة " **ف. أ.": أسرتي اتغيرت في معاملتها لي ويقلوا مني أمام الناس مما دفعني إلى ارتكاب الجريمة مرة أخرى"** , لذلك يمكن القول بأن الأسرة التي تفرط في معاقبة ابنها وتعامله بقسوة وعنف شأنها شأن الأسرة التي تفرط في التساهل معه مهما ارتكب من أفعال خارجة عن القيم والمعايير الاجتماعية أن كلا من الأسلوبين قد أعطى هذه النتيجة وفقا لتصريحات المسجونين في الدراسة الحالية.

المحور الثاني: انعكاس رفض جماعة الرفاق القدامى للمسجونين المفرج عنهم من السجن وعودتهم مرة أخرى للجريمة:

1- مساندة ودعم جماعة الرفاق القدامى للمسجون في سجنه الأول:

تلعب جماعة الرفاق دورا كبيرا في حياة الشخص في مراحل عمره المختلفة, حيث أنها تعد جماعة الرفاق احدى الجماعات الأولية التي لا تقل أهمية عن الأسرة في عملية التنشئة الاجتماعية, كما تعتبر جماعة الرفاق وسيطا اجتماعيا مؤثرا وهاما في تحقيق النمو الاجتماعي للفرد نظرا لأنها تكسب الأفراد الأدوار الاجتماعية المختلفة وتعمل على ضبط سلوكياتهم وتتيح لهم كيفية التفاعل والتواصل مع بعضهم البعض, لذلك فإن إقصاء الفرد من جماعة الرفاق التي تعود عليهم ليس بالسهولة عما كان, لان ارتباط الفرد بجماعة الرفاق يكون اقوى من ارتباطه بأسرته وخاصة اذا كان الجو الأسري الذي يعيش فيه نوعا من الاضطراب والتوتر, ومن المعروف عن جماعة الرفاق انهم يتشاركون اهتماماتهم ويساندون بعضهم البعض في مختلف المواقف الاجتماعية التي يمرون بها حفاظا على وحدة الجماعة وحمايتها من التفكك , وهذا ما أكده اكثر من نصف عينة الدراسة ٥٣،٣% حيث عبروا عن وقوف رفاقهم بجانبهم عندما سجنوا لأول مرة , وكانوا يسألون أسرهم عن أحوالهم ويرسلون لهم رسائل مع أفراد أسرهم , بل كانوا يتوجهون إلى زيارتهم في السجن أحيانا, **وهذا عبر عنه احد المسجونين " س.ع." قائلاً: أصحابي وقفوا معايا وكانوا يذهبوا إلى أسرتي لمساعدة والدتي في شؤون المنزل, وعندما خرجت عاملولي حفلة كبيرة",** والجدير بالذكر هنا ان مساندة جماعة الرفاق للمسجون في فترة السجن يختلف حسب نوع الرفاق التي ينتمي اليها المسجون والى مدى أهمية المسجون كعضو فيها, حيث قد تتمسك جماعة الرفاق برفيقهم بالمسجون كونه احد أعضاء شلة الإجرام الفاعلين فيها, وما زالت مهمته لا تنتهي بعد, **وقد صرح احد المسجونين " أ.ج." قائلاً: " مش**

سهل على أصحابي التخلي عني لأني واحد منهم , لازم يقفوا معايا لغاية ما اخرج"

أما عن أسباب تخلي جماعة الرفاق عن زميلهم المسجون , فقد فسر ٤٦،٧% من المسجونين ذلك بسبب الوصمة التي لحقت بهم بمجرد دخولهم السجن , مما يدل على فكرة الرفض الاجتماعي لهم, وخوف جماعة الرفاق من تشوه صورتهم أمام أفراد المجتمع لكونهم على تواصل مع زميلهم المسجون الذي تحول بعد ارتكابه للجريمة ودخوله إلى السجن إلى شخص ملوث اجتماعيا وغير مرغوب فيه, وهذا ما أكدت عليه نتائج دراسة " عياد, ٢٠١٠", **وقد صرح احد المسجونين " ع.م." قائلاً: صحابي مسالوش عليا وتبرئوا مني على الرغم من انهم هما ضحوا بيا حتى يتجنبوا كشف مشاكلهم"**

2- مساندة ودعم جماعة الرفاق للمسجون بعد خروجه من السجن الأول:

اتضح من خلال المقابلات ان خمسة من المسجونين بنسبة ٣٣،٣٣% صرحوا باستمرار علاقتهم مع جماعة الرفاق القدامى, بينما صرح اثنين من المسجونين بنسبة ١٣،٣٣% صرحوا بأن بعض الرفاق قطعوا علاقتهم واستمرت مع البعض الأخر, بينما ثمانية من المسجونين بنسبة ٥٣،٣٣% صرحوا بقطع علاقاتهم مع كافة رفاقهم القدامى بشكل نهائي.

يمكن من خلال ما تم الوصول اليه أن نستنتج أن جماعة الرفاق تلعب دور مهم في حياة الشخص, حيث يشعر كل شخص بالخضوع بالولاء والانتماء لجماعة رفاقه, وهذه الارتباطات والمشاعر هي من السمات الاجتماعية المتعارف عليها, فالشخص سواء كان طفل أو مراهق أو شاب يشعر بالحاجة لربط ذاته مع الأخرين, مما يشعره بالقوة والرغبة في تأكيد ذاته كفاعل مهم ضمن جماعة رفاقه, وان كان تشكيل جماعات الرفاق يتم بصورة عفوية فإن انقطاع العلاقات بين الأفراد وجماعة الرفاق لا يأتي هكذا بنفس الطريقة, بل تقف وراءه مجموعة من العوامل التي تفرض على الفرد الانسحاب من جماعة رفاقه أو التخلي عن احد أعضائها تماشياً مع مصلحة

الجماعة ككل, وهو ما يؤكد تفسير ما تم الوصول اليه من إجابات المسجونين عن استمرار علاقاتهم بجماعة أصدقائهم القدامى بعد إنهائهم لمدة عقوبتهم داخل السجن وعودتهم إلى المجتمع من جديد, حيث صرح خمسة من المسجونين بنسبة ٣٣،٣٣% باستمرار علاقتهم مع جماعة الرفاق القدامى, وصرحوا بأن السجن لم يؤثر على علاقتهم بجماعة الرفاق **وهو ما عبر عنه احد المسجونين قائلاً " ع.م.": " أصحابي مازالوا معايا وعلاقتي معاهم زي الأول ومش هنفترق ابدا"** , **وأضاف مسجون أخر " أ.ج." قائلاً: عندي أصحاب مدخلوش السجن قبل كدة وانا بقيت عار لما دخلت السجن لكن مفرقش معاهم"** , ومن هنا يمكن الإشارة إلى ان جماعات الرفاق قد تضم أعضاء مختلفين أحيانا, ليس من الضروري أن يكون كافة الأعضاء على قدر كبير من التجانس كأن لم يكونوا جميعا من الأسوياء أو من المنحرفين, بل قد تجمع بينهم مصالح أخرى مشتركة تكون أقوى من نقاط الاختلاف بينهم وهو ما تحدث عنه احد المبحوثين , وهذا ما صرح به احد المسجونين **قائلا " م. ش" : اصحابي مش زي بعض منهم اللي بيصلي في الجامع وفيهم البطال, وفيهم اللي سمعته وسيرته طيبة",** فقمت بسؤاله عن سبب وراء اجتماعهم ضمن جماعة واحدة رغم الاختلافات المتباينة بينهم فكان جوابه متمثل في انهم يعيشون في حي واحد وقد تعودوا على الجلوس واللعب معا وقضاء كل أوقاتهم مع بعضهم , ولكن حينما يعزم الأعضاء الذين تعودوا على ممارسة السلوكيات المنحرفة على القيام بفعل ما كتعاطي المخدرات أو تناول الكحول أو سرقة احد المنازل فإن الأعضاء الأخرين ينسحبون من الجلسة **وعبر عن ذلك قائلاً " م.ش." : يقعدوا مع بعض كل يوم ولكن وقت الشغل البعض منهم يقوموا يمشوا".**

أما فيما يخص تصريح المسجونين باستمرار علاقتهم مع بعض الأصدقاء وقطعها مع الأخرين خمسة منهم بنسبة ١٣, ٣٣% ذكروا بأنها ترجع إلى ظروف كل منهم, فهناك من يصعب التواصل معه, أو تغير مكان

إقامته, والبعض منهم دخل السجن ولم يخرج , أما عن البعض الأخر فقد فضل الابتعاد عن المسجون وعدم التواصل معه نتيجة ضغط المجتمع الذي يجبره عن الابتعاد عن شخص قد وصم بمجرد دخوله للسجن.

وقد صرح ثمانية من المسجونين بنسبة ٥٣،٣٣% بقطع علاقاتهم مع كافة رفاقهم القدامى بشكل نهائي, وقد اتفقوا جميعا على أن رفاقهم كانوا وراء رجوعهم للجريمة مرة أخرى , وهو ما يدل على أن مجموعة الرفاق كانت عاملا مهما في انحرافهم وفي عودتهم للجريمة مرة أخرى , **بينما عبر احد المسجونين " م.ش."** عن قطع علاقته بجميع أصدقائه القدامى **قائلاً" أنا مش عايز ارجع لهم مرة ثانية لانهم تخلوا عني لما دخلت السجن**", ويمكن تفسيره على ان هذه المجموعة من المسجونين هي من ترفض جماعة أصدقائها وليس العكس.

لذلك ونظراً للدور المهم الذي تلعبه جماعة الرفاق في حياة بعضهم البعض فيجب على كل فرد أن يحسن اختيار جماعة أصدقائه.

المحور الثالث: انعكاس رفض المجتمع للمسجونين المفرج عنهم من السجن وعودتهم مرة أخرى للجريمة:

1- معاملة الأقارب والجيران للمسجون في سجنه الأول:

الفرد لا يستطيع العيش بمفرده داخل المجتمع , فكل فرد له أسرة وأقارب وأصدقاء يحيطون به ويعيشون حوله, وكل فرد يريد ان يشارك أحاسيسه مع الكثير من الأفراد الذين يعيشون معه ويحبهم, ووجود الجيران في حياة الفرد لا يقل أهمية عن وجود الأسرة, بل أن هناك بعض الأفراد يتفاعلون مع جيرانهم وأقاربهم اكثر من تفاعلهم مع أسرهم, مما يعكس الدور الكبير الذي يلعبه هؤلاء الأفراد في تقبل الفرد لذاته, وبالتالي تقبل الأخرين له, أي لا يمكن الحديث عن التوافق الاجتماعي والنفسي لفرد دون الرجوع

إلى تفاعلاته الاجتماعية مع الأخرين , لذلك فإن التغير الذي يطرأ فجأة على العلاقة بين الفرد وجيرانه وأقاربه ربما يحدث خلل واضطراب في ذات الفرد, وقد تمت الإشارة لذلك في نظرية التفاعلية الرمزية في أن المجتمع إنما هو مرآة عاكسة لذات الفرد تتجسد في نظرة الأخرين له ونظرته هو لذاته من خلال الأخرين, وهو ما أظهرته من نتائج الدراسة الحالية في وصف العلاقة بين المسجونين العائدين إلى السجن مرة أخرى وبين جيرانهم وأقاربهم , وصرح بذلك إحدى عشر مسجوناً النسبة ٧٣،٣% حيث قالوا أن جيرانهم وأقاربهم ابتعدوا عنهم وأشعروهم بالاحتقار والنبذ , وهو ما يجعلهم يجحون من التفاعل والاحتكاك بهم عن قرب, ولا يشاركوهم في المناسبات التي كانوا يقيمونها بسبب نظرات الإزدراء والاحتقار التي كانوا يوجهونها, **وصرح احد المسجونبن " م.ح." قائلاً " أول ما خرجت من السجن تغيروا من نحيتي وبيبعدوا عني"** وهذا يفسر فقدان الثقة تماما بالمسجون المفرج عنه , وربما يرغب في فتح صفحة جديدة حتى يمكن له الاندماج مجددا مع باقي أفراد المجتمع السوي لكنه بسبب ردود الفعل السلبية التي يتلقاها من الجيران والأقارب الذين يجد نفسه مضطرا للتعامل والعيش معهم بشكل يومي, ومع تلك الرموز والمعاني التي توحى له بإقصائهم له ونفورهم منه , فإن هذا ربما يكون عاملا فعالا في تنامي مشاعر الكره والحقد بداخله تجاه جيرانه وأقاربه الذين يحملهم مسؤولية فشله في الاندماج والتكيف ضمن المجتمع , وهذا ما تم تأكيده في دراسة " الرويلي, ٢٠٠٨" بأهمية دور الجيران والأقارب في حياة المسجون في التكيف ضمن المجتمع, **وصرح احد المسجونين " أ. م."** عن رد فعل احد أقاربه من رفض التعامل معه بأي شكل وعدم قبول مصاهرتهم **قائلاً: " ولد خالي بعد خروجي من السجن لم يأتي يسلم عليا بل يحاول الهروب مني أن حاولت الكلام معه".**

وصرح مسجون أخر " م.ح." قائلاً: " عندما خرجت من السجن ذهبت لعمتي لأطلب بنتها , ولكنهما رفضوا رفض تام" , ويمكن تفسير ذلك على

ان للمكانة الاجتماعية والمستوى الاقتصادي دور كبير في تحديد رد فعل الأقارب والأسرة والمجتمع تجاه المسجونين , وهذا ما أكده " الرويلي, ٢٠٠٨" في دراسته, حيث أن تأثير الوصم على المفرج عنهم من السجن ينخفض كلما كانت مكانته الاجتماعية بفعل نفوذه أو ثروته أو ميراثه.

وقد ذكر المسجونين ان هناك عوامل متعددة تقف وراء تخطي المفرج عنهم من السجن المرحلة الصعبة التي يتحدد فيها مصيرهم, بأن يختار احد الطريقين أما التوبة ومحاولة الاندماج من جديد في المجتمع, العودة إلى الجريمة مرة أخرى كحل مفروض عليه , فحينما يشعر المسجون بتغير معاملة أقاربه وجيرانه له ورفضهم له اجتماعيا واحتقاره باعتباره منحرفا سوف ينعكس هذا بالسلب عليه ليتحول إلى الانحراف حسب ما أكدته نظرية الوصم في أن الفرد يعود لارتكاب الجريمة مرة أخرى وربما بشكا أسوأ.

أما عن المسجونين الأخرين الذين صرحوا بعدم تغير معاملة أقاربهم وجيرانهم لهم ونسبتهم ٢٦،٧% فقد فسروا ذلك بأن قضاياهم التي حوكموا بسببها لا تستدعى الرفض أو النبذ, وانهم لم يسببوا الضرر لغيرهم , ولا يشكل لهم إحراج بسبب مشاركتهم وتفاعلاتهم في المناسبات الاجتماعية, وصرح احد المسجونين " م.أ." قائلاً : " أنا معملتش جريمة كبيرة, دي جريمة تبديد, يعني مش جريمة تخليهم يبعدوا عني أوي كدة ومش يشاركوني في مناسباتهم" وهنا يمكن الإشارة إلى أن المجتمع له تصنيفات أخرى لأنواع الجرائم التي تحددها القوانين, فالفرد الذي يرتكب جريمة الاغتصاب لطفل صغير أو ذاك الذي يسجن بسبب فعل مخل بالحياء للسطو على المنازل أو لبيع المواد المخدرة وغيرها من الجرائم والممارسات الخارجة عن القواعد والمعايير الاجتماعية والأخلاقية, حيث أن رد فعل المجتمع يتوقف على نوع الفعل الإجرامي.

2- حصول المسجون على عمل بعد خروجه من سجنه الأول:

العمل لم يعد ضرورة بيولوجية لتلبية الاحتياجات الغرائزية والجسدية من خلال حركات الية لا معنى لها, وإنما هو نشاط واع يجعل للفرد قيمة أخلاقية واجتماعية في الواقع المعيشي , بالإضافة إلى ان العمل ينمي إنسانية الفرد , كما انه تجسيد لقيمته الإنسانية فلا يكون الفرد إنساناً إلا بعمل يقوم به, فالعمل يجعله يشعر بدوره في المجتمع , وبالنظر إلى القيمة المادية والمعنوية التي يحملها العمل الذي يعزز من مكانة وقيمة الفرد بين أعضاء أسرته وأفراد المجتمع, فأنه يمكن تصور مدى خطورة عدم وجود عمل للمسجون المفرج عنه, وبالفعل هذا ما يبدو من خلال تصريحات المسجونين حيث أن اغلبهم بنسبة ٨٦،٧%عبروا عن مواجهتهم لعدة صعوبات في الحصول على عمل للحصول على المال اللازم لتلبية احتياجاتهم اليومية , والتي تعتبر من الأمور الخطيرة التي تهدد المسجونين بالعودة إلى الجريمة مرة أخرى وتجعلهم فريسة سهلة للانحراف من جديد وبصورة اخطر.

إن صعوبة الحصول على عمل لا تكمن في المشكلة التي تسببها وثيقة السوابق التي يتقدمون بها إلى المؤسسات والهيئات الحكومية والتي غالباً تقابل بالرفض رغم توفر المسجون الشروط المطلوبة للوظيفة, **وعبرت احدى المسجونات " ف.أ." قائلة " بأنهم يضعون شروط مفصلة للوظيفة, وعند التقدم يوافقوا عليا ولكن بمجرد معرفتهم بأني سوابق يرفضوا على طول**", إلا أنها ذكرت بأن هناك وثيقة يمكن استخراجها لإثبات حسن سلوكها داخل السجن, **ولكنها قالت " هذه الوثيقة ليس مش مهمة" , إلا أن احد المسجونين " م.م." قال: " في القطاع الخاص استغلوني وشغلوني لساعات طويلة مقابل اجر زهيد"** وأما عن الأعمال الحرة لا يتم شغل المسجونين لعدم وثوقهم بهم , علاوة على عدم توفر راس المال لعمل مشروع يمكن التكسب منه وهو ما أشار اليه " عياد, ٢٠١٠" في دراسته.

مما لا شك فيه في أن وجود مثل تلك التحديات العملية تلعب دورا فعالاً في إضافة بعد جديد لمعاناة المسجونين , وما يؤكد على شدة هذه المعاناة ما لاحظته من خلال المقابلات مع المسجونين الذين يشتكون من غلق جميع الأبواب أمامهم وقسوة الحياة عليهم مع تدني المستوى المعيشي لديهم ولدى أسرهم مقارنة بالعدد الكبير لأفراد الأسرة , **وهذا ما صرح به احد المسجونين " م.ح" قائلا " كل ما أدور على شغل الاقي الدنيا مقفلة في وشي ومينفعش أمد أيدي لابويا وأمي"**

وفي المقابل اجد من توفر له العمل في مجال الحرف أو المهن الحرة والتي تقدر نسبتهم ١٣،٣%, حيث صرحوا بأنها أعمال لا تساعد على فتح بيت أو تكوين أسرة وتوفير مستقبل مضمون للأبناء, بسبب أن تلك المهام مرتبطة بأوقات ومواسم معينة , إلى جانب الأجر القليل مقارنة بغلاء الأسعار وتزايد المتطلبات وكثرة تكاليف الحياة.

لذلك يمكن القول بأن تلك التحديات والمشكلات التي تواجه المسجونين تساهم في الجر بهم إلى الجريمة مرة أخرى, ثم يقوم بعد ذلك أفراد المجتمع باحتقارهم ورفضهم كنوع من العقوبة والردع لهم, وهو ما يحتاج إلى إعادة نظر في التشريعات والقوانين التي يصدرها المجتمع ضد المسجونين المفرج عنهم من السجن.

3- انعكاس دخول السجن على الزواج:

إن الزواج هو الوسيلة الإنسانية للحد من الفوضى في حياة الأفراد والتعبير الحضاري عن العلاقة بين الرجل والمرأة , ويعد الزواج عصب الحياة للأسرة والمجتمع, ولا يتمكن المجتمع من التقدم والنمو إلا بالأعضاء الذين يمنحهم له الزواج, لهذا اكتسب الزواج أهمية في حياة الفرد والأسرة والمجتمع على حد سواء.

وللزواج خصوصية في كافة المجتمعات العربية ومنها المجتمع المصري , حيث لا ينظر له على انه مجرد علاقة تربط بين رجل وامرأة ,

إنما هو مصاهرة تتم بين عائلتين يتم من خلالها تبادل العديد من الخبرات والأفكار والعادات والتقاليد والثقافات, لذلك فإن اختيار الزوج أو الزوجة لا يكون منفردا من طرف واحد , وإنما يتدخل فيه الكثير من الأفراد الذين يحددون الشروط المناسبة للزواج, وهو ما يعكس الصعوبة البالغة التي واجهها اغلب المسجونين المفرج عنهم من السجن في الدراسة الحالية.

وتبين من خلال نتائج الدراسة أن نسبة غير المتزوجين كانت ٧٣،٣% وهى نتيجة طبيعية اذا ربطت بين متغير العمر الذي تبين من خلاله أن جميع المسجونين هم من فئة الشباب, والعمل عقب الخروج من السجن وهو ما يصل في النهاية إلى شباب عاطلين عن العمل.

ويمكن تحليل هذا في الوصم الاجتماعي الذي يواجه المسجون المفرج عنه, ومن صوره عدم قبول مصاهرته , نظراً لان المجتمع قد سحب ثقته منه كونه تحول إلى فرد غير مؤهل لفتح بيت وتكوين أسرة , فالآباء غالباً يبحثون عن زوج مناسب لبناتهم, وعلى درجة من الوعي والقدرة على تحمل المسؤولية الاجتماعية والتربوية والاقتصادية , وان يكون مسؤولا عن زوجة وأبناء يلبي طلباتهم واحتياجاتهم , وهو لم يعد متوفرا لدى المسجون المسبوق قضائياً حسب راي الآباء الذين رفضوا تزويج بناتهم منه, بل أنه اصبح خريج سجون لا يمكن الاعتماد والوثوق به بأي شكل من الأشكال , وان الموافقة على تزويجه ومصاهرته بإحدى بناتهم هو تضحية بها وبمستقبلها, **وهو ما عبر عنه احد المسجونين " م.م." قائلاً : " كل ما اروح أتكلم على بنت أبوها وأمها يرفضوني لأني خريج سجون"**, وهذا ما أكدته دراسة " الرويلي, ٢٠٠٨".

والجدير بالذكر هنا أن حالة العزوبية تقلل من الإحساس وذلك لعدم وجود التزامات أسرية على غير المتزوج تحول بينه وبين سلوك طريق الجريمة الذي يؤدي به في النهاية إلى السجن, ومن ثم يترك أسرته دون عائل يقوم بتلبية احتياجاتها ومتطلباتها وهو ما يجعله عرضة للعودة إلى الجريمة

مرة أخرى, على عكس الرجل المتزوج يكون متردداً في ارتكاب الجريمة, وهو ما صرح به عدد من المسجونين الذين استطاعوا تكوين أسرة عقب خروجهم من السجن ونسبتهم ٢٦،٧%, ومنهم من صرح بفشله في حياته الزوجية بعد دخوله للسجن بسبب الوصمة التي لحقت به عقب دخوله للسجن.

4- تغير نظرة المجتمع المحيط للمسجون في سجنه الأول:

أن الشعور بالحاجة إلى الأمان والانتماء هو هاجس إنساني على مر العصور, فالفرد دائم البحث عن التواصل مع الأفراد الأخرين من اجل إشباع هذه الحاجة , فمنذ الطفولة تنمو لدى الطفل القدرة تدريجيا على إنشاء العلاقات مع الأخرين, لذلك فإن تهميش وإقصاء الفرد من دائرة العلاقات الاجتماعية إنما هو محاربة لاحدي حاجاته الإنسانية التي لا غنى له عنها , والذي بدوره ينعكس سلباً على استقراره الاجتماعي والنفسي, كما تبين أن ٦٦،٧% من أفراد العينة شعروا بتغير في نظرة المجتمع المحيط بهم, وعدم تعامل أفراد المجتمع معهم والنظر اليهم بازدراء واحتقارهم ووصفهم بالمجرمين الذين يجب اخذ الحذر والحيطة منهم.

إن مثل هذه المعاملات قد تزيد من معدل احتقار الفرد لذاته وفقدان الثقة بها, وبالتالي فقدان الثقة في الأخرين, وبالعودة إلى الطبيعة الاجتماعية للفرد والتي تجعله عاجزاً عن العيش بمعزل عن المجتمع , فالمساندة والدعم الذي يتلقاه الفرد من الأسرة لوحدها لا يكفي لأن الفرد يعيش ضمانات اجتماعية يتفاعل معها بشكل يومي من خلال رموز ومعاني تعزز من قيمته كفاعل ضمن المجتمع يتأثر به ويؤثر فيه, وفي المقابل ردة فعل المجتمع المحيط المتسلط والعنيف الذي يصطدم بها الإنسان كلما خرج للشارع ومحاولته ممارسة حياته بصورة طبيعية, إذ يقابل بتهميش ورفض وتجاهل واحتقار من قبل الأخرين, مما ينمي لدى الفرد الشعور بالحقد والكراهية اتجاه مجتمعه الذي لم يقدم على تقديم أي مساعدة معنوية أو مادية للفرد تساعده في فتح صفحة جديدة حتى يستطيع الاندماج مرة أخرى في المجتمع, إنما قد

تجعله يفضل بقاء حياته طول عمره في السجن على أن يعود للعيش ضمن مجتمع لا يتقبل وجوده فيه **وهو ما صرح به المسجونين " أ.م." قائلاً: " أريد العيش هنا في السجن ومش حابب الخروج مافيش حد في انتظاري ولا محتاجني برة."**

إن مثل تلك الممارسات تجاه المسجونين المفرج عنهم من السجن والعائدين للمجتمع ربما يكون قد دام لسنوات طويلة, والتي تكرس لدى المسجون الشعور بأنه شخص مرفوض اجتماعيا مما يشكل لديه وعيا جديداً يؤدي به إلى تبني ثقافة فرعية مع غيره من الموصومين بذات وصمته تجبره على العودة إلى الجريمة مرة أخرى , وهذا ما أشارت اليه كل من دراسة " الرويلي, ٢٠٠٨", ودراسة " عياد, ٢٠١٠", حيث أن الإنسان لا يستطيع العيش بمعزل عن الجماعة مما يجبره على البحث عن جماعة تتقبله بوصمته وبكل نقائصه وعيوبه, وهذا لن يجده المسجون بعد رفض المجتمع المحيط له إلا ضمن جماعة تحمل ذات سماته وخصائصه.

نتائج الدراسة:

يمكن حصر نتائج الدراسة في النقاط التالية:

1- دعم ومساندة الأسرة للمسجونين في فترة سجنهم الأولى:

توصلت نتائج الدراسة إلى دعم ومساندة الأسرة للمسجونين طوال فترة وجودهم في السجن , وتقديم الدعم المادي والمعنوي اللازمين لهم من زيارات والقيام على تلبية احتياجاتهم للتخفيف من كونه ما زال صغيراً في السن, وعدم قدرة الأسرة على التخلي عن ابنهم في سجنه.

2- تغير معاملة الأسرة للمسجونين بعد عودته من السجن الأول:

توصلت نتائج الدراسة إلى وجود تذبذب في معاملة أفراد الأسرة للمسجون بين الإهمال والاهتمام والازدراء, وهو ما يفسر تدخل عوامل أخرى

تتحكم في تلك المعاملة منها العنف والقسوة وكثرة عدد أفراد الأسرة, الأمر الذي زاد من صعوبة المسجون في الحصول على مكانة له عقب عودته من السجن, إلى جانب عدم حصوله على عمل يقوي مكانته الاجتماعية في الأسرة, ومن جانب أخر الضغوط الاجتماعية المحيطة بالمسجون الذي يحمل أفراد الأسرة مسؤولية انحرافه نتيجة فشلها في تنشئة المسجون تنشئة سليمة, وعلى الرغم من اختلاف أساليب المعاملة بين الإهمال والاهتمام , فالنتيجة هي رجوعه إلى الجريمة مرة أخرى.

3- مساندة ودعم جماعة الرفاق القدامى للمسجونين في سجنهم الأول:

توصلت نتائج الدراسة إلى أن هناك تقارب في إجابات المسجونين, حيث صرح الجزء الأول بتضامن أصدقائهم ووقوفهم معهم وتواصلهم معهم على قدر استطاعتهم والاهتمام بأسرهم والقيام على شؤونها طوال فترة مكوثهم في السجن, وهذا ما فسره البعض بالعلاقة الطيبة التي لم تتأثر بالجرم الذي ارتكبه المسجون الذي لم يسبب أي ضرر لجماعة رفاقه أو لأسرهم, وان الجرم الذي ارتكبه إنما هو امر يخصه وحده, وفي المقابل عبر أخرون عن تمسك جماعة رفاقهم والوقوف بجانبهم من اجل وجود مصالح مشتركة بينهم لم تنتهي بعد, بما يؤكد على أن جماعة الرفاق هي العامل الرئيسي في انحراف المسجونين المفرج عنهم من السجن , وبالتالي دخولهم للسجن في حين عبر بعض المسجونين عن تخلي أصدقائهم عنهم بمجرد دخولهم للسجن خوفا من تضررهم بالوصمة التي لحقت بالفرد بعد دخوله للسجن أول مرة, والتي من شأنها أن تجعلهم عرضة للشبهات في حال بقائهم على تفاعل معه.

4- مساندة ودعم جماعة الرفاق القدامى للمسجونين بعد خروجهم من سجنهم الأول:

توصلت الدراسة إلى تباين كبير في العلاقة بين المسجون وجماعة رفاقه القدامى, حيث صرح بعض المسجونين بانقطاع العلاقة بينه وبينهم عقب خروجهم من السجن خشية من الوصمة, بينما صرح البعض باستمرار العلاقة

بينهم وبين أصدقائهم وعدم تأثرها بدخولهم السجن, والبعض الأخر صرح بتذبذب في علاقتهم بجماعة رفاقهم , أي ان العلاقة انقطعت مع البعض ومستمرة مع البعض الأخر.

5- تغير معاملة الأقارب والجيران مع المسجونين بعد عودتهم مرة أخرى من السجن الأول:

توصلت نتائج الدراسة إلى أن اغلب المسجونين صرحوا بالرفض الاجتماعي وعدم التقبل من طرف جيرانهم وأقاربهم عقب عودتهم من السجن الأول, وتمثل هذا الرفض في التهميش والمقاطعة ووصم المسجون بأسماء سيئة على غرار المجرم, والمنحرف وخريج السجون, وهذا يعد عائقا في طريق الاندماج والتكيف أمام المسجون مع المجتمع.

6- حصول المسجون على عمل عقب خروجه من السجن الأول:

توصلت نتائج الدراسة إلى أن الحصول على عمل بعد الخروج من السجن يعد من أكبر التحديات التي تقف عائقا أمام المسجون, وهو ما يفسر صعوبة حصول المسجون على عمل يفي باحتياجاته منها ويحرمه من العودة إلى الجريمة مرة أخرى, نظرا لان الظروف المعيشية الصعبة وعدم توفر مناصب عمل من بين اهم العوامل التي ساهمت في سلوكهم وعودتهم إلى الجريمة مرة أخرى.

7- إمكانية الزواج بعد الخروج من السجن:

توصلت نتائج الدراسة إلى وجود صعوبة في تكوين أسرة نتيجة رفض الأسر التي تقدموا لمصاهرتها, في المقابل استطاع البعض الأخر من المسجونين مواصلة حياتهم وتكوين أسرة من خلال اختيارها من منطقة بعيدة عن المنطقة التي يعيش فيه المسحون, وهو ما يفسر أن هذا المسجون بات منبوذاً في البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها وان استرداد ثقة الأفراد به ليس بتلك البساطة.

8- تغير نظرة المجتمع للمسجون بعد خروجه من السجن الأول:

توصلت نتائج الدراسة إلى ان اغلب المسجونين تعرضوا للرفض الاجتماعي من المجتمع المحيط بهم, مما جعلهم في عزلة وإقصاء ورفض التفاعل معهم بأي شكل من الأشكال , بالإضافة إلى رفض تشغيلهم ورفض مصاهرتهم وإشعارهم دائماً بالدونية والنقص.

الاستنتاج العام للدراسة:

في ضوء ما تم التوصل اليه ومناقشة نتائج الدراسة حول الرفض الاجتماعي للمسجونين المفرج عنهم من السجن وعودتهم مرة أخرى للجريمة , فقد توصل إلى أن هناك اختلافا وتبايناً في ردود فعل المجتمع اتجاه المسجونين , حيث تبين أن الأسرة على الرغم من تقبلها للمسجون وإحاطته بكل ما يحتاجه من مساندة ودعم طوال فترة وجوده في السجن وحتى بعد انقضاء مدة حكمه وخروجه للمجتمع , فإن هذا لم يكن كافياً لحمايته أو ردعه من العودة للجريمة مرة أخرى, بينما اتضح أن موقف جماعة الرفاق القدامى من المسجون أخذت أشكالا متعددة توحي في مجملها إلى أن تقبل المسجون من قبل جماعة الرفاق أو رفضه , إنما يتوقف على نوع جماعة الرفاق القدامى وعلى طبيعة العلاقات التي كانت تجمع بينهم وبين المسجون قبل دخوله السجن.

ودور المجتمع المحيط في عودة الشخص إلى الجريمة مرة أخرى اتضح من خلال ردود الأفعال السلبية التي كان يوجهها نحوه بداية من الإقصاء والتهميش ومقاطعته وممارسة كل أنواع العنف الرمزي اتجاهه, مما اضطره إلى البحث عن جماعات أخرى تتقبل وصمته , وهذا ما كان عاملا مهما في عودته مرة أخرى للجريمة, ويمكن القول من خلال هذه النتائج انه تمت الإجابة على تساؤلات الدراسة الحالية.

توصيات الدراسة:

بناء على ما توصلت اليه الدراسة من نتائج , فإنه يمكن الخروج بعدد من التوصيات التي من المأمول أن تجد من يستفيد منها, وتؤخذ في الحسبان من قبل القائمين على المؤسسات الإصلاحية, وتتمثل في النقاط التالية:

- الحفاظ على تماسك أسرة السجين وعدم تفككها, فهذا يساعد على احتواء السجين بعد خروجه ويقلل من احتمال عودته إلى السلوك الإجرامي.
- تنظيم الحياة داخل السجون حتى لا يختلط النزلاء بعضهم البعض بدون إشراف.
- تحسين الوضع الاقتصادي لنزلاء السجون ومساعدتهم وأفراد أسرهم, على إيجاد عمل مناسب يكفل لهم حياة افضل بعد خروجهم من السجن.
- توفر برامج وخدمات للسجناء المفرج عنهم من السجن من اجل تمكينهم من ممارسة هواياتهم وإشعارهم بتقبيل المجتمع لهم كالبرامج الثقافية, الرياضية, والاجتماعية.
- مساعدة المسجونين الشباب على الزواج بعد خروجهم من السجن, وخاصة من ثبت صدق توبته وصلاحه, وتقديم المساندة وتقديم الإعانات المادية والمعنوية بالإرشاد والتوجيه, ومتابعتهم على تكوين وبناء اسر.
- إيجاد مؤسسات إيواء اجتماعي لمن ترفضهم أسرهم وأقاربهم والمجتمع المحيط بهم, وخاصة النساء من اجل مساعدتهن على إيجاد مكان صالح للعيش الكريم كبديل للأسرة بعيداً عن الانحراف والجريمة.
- ضرورة الاهتمام بالتعليم في المجتمع بصفة عامة, ونزلاء المؤسسات الإصلاحية وأسرهم حتى يمكن التقليل والحد من العودة إلى الجريمة.

المراجع:

1- الاسكوا, (٢٠٠٨), الإقصاء الاجتماعي , تاريخ الاسترداد ٢٦-١١-٢٠٢٠, من الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا: https:\\www.unescwa.org\node\7153

2- انجرس, موريس, (٢٠٠٦), منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية تدريبات علمية, ترجمة: بوزيد صحراوي وأخرون, دار القصبة, الجزائر.

3- بن زينة, محمد علي, (٢٠١٩), إنتاج الهامشية: الانقطاع المدرسي والإقصاء الاجتماعي لدى الشباب في المناطق الحدودية التونسية: دراسة حالة غار الدماء, عمران, ع(٢٧), مج(٧), ١٠١-١١٨.

4- بن سمشة, أمال, (٢٠١٩), اللامساواة الاجتماعية والفقر, مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية, ع(٢٠), مج(٢), ٦١-٨٣.

5- البحري, غنيمة حسن, (٢٠٢١), الإقصاء الاجتماعي, شؤون اجتماعية, مج(٣٨), ع(١٤٩), ٢٦٧-٢٨٦.

6- الجوهري, محمد, (٢٠٠٢), قراءات معاصرة في نظرية علم الاجتماع, مركز البحوث والدراسات الاجتماعية, جامعة القاهرة.

7- الحسن, إحسان محمد, (٢٠١٠), النظريات الاجتماعية المتقدمة, عمان, دار وائل للنشر والطباعة.

8- بوطرفة , نوال, (٢٠١٩), عن الإقصاء الاجتماعي والمقصين الاجتماعين, مجلة افاق للعلوم , ع(١٦), ٥٤-٦١.

9- التويجري, أسماء بنت عبد الله عبد المحسن, (٢٠١٢), الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعائدات للجريمة, جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية, الرياض.

10- دحام, مروان عياش, (٢٠٢٠), الاستبعاد الاجتماعي واثره في التطرف, مجلة الدراسات التاريخية والثقافية, ع(١١), ١١٧-١٣٥.

11- سبتي, زكية, (٢٠٠٦), البطالة والإقصاء الاجتماعي, دراسات اقتصادية, ع(٧), ١٢٥-١٣١.

12- سينغوبتا, أرجون, (٢٠٠٨), تعزيز وحماية حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية, بما في ذلك الحق في التنمية, مجلس حقوق الإنسان بالجمعية العامة للأمم المتحدة.

13- شقير, سيدريك, (٢٠١٣), الإدماج الاجتماعي والديمقراطية والشباب في العالم العربي, منظمة الأمم المتحدة للتربية والتعليم والثقافة, اليونسكو.

14- الرويلي, سعود بن محمد, (٢٠٠٨), الوصم الاجتماعي وعلاقته بالعود للجريمة, رسالة ماجستير, جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية, المملكة العربية السعودية.

15- عبد العال, محمد سيد, (٢٠١٢), التعليم والاستبعاد الاجتماعي بمصر: دراسة تتبعية لخريجي المدارس الفنية الصناعية, رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة القاهرة.

16- عياد, هاني جرجس, (٢٠٠٩), ملامح الرفض الاجتماعي للمفرج عنهم وأسرهم في المجتمع المصري, رسالة دكتوراه.

17- عيشور, نادية سعيد, (٢٠١٧), منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية, حسين راس الجبل قسنطينة, الجزائر.

18- العنزي, عيد بن شريدة, (٢٠١٦), العوامل الدافعة للعود إلى الجريمة: دراسة وصفية تحليلية كما يراها مشرفو السجون في المملكة العربية السعودية, مجلة البحوث الأمنية, مج(٢٥), ع(٦٣), ٥٩-٩٨.

19- فريجة, الذهبي إبراهيم, (٢٠١٩), الاستبعاد الاجتماعي للتلميذ وعلاقته بالفشل الدراسي: دراسة ميدانية في مركز التكوين المهني والمهين ببلدية الدبيلة– ولاية الوادي, رسالة دكتوراه غير منشورة, جامعة محمد خيضر.

20- معتوق, جمال, (٢٠٠٩), منهجية العلوم الاجتماعية والبحث الاجتماعي, الجزائر, بن مرابط للطباعة والنشر.

21--Boothe,D., (2011), Getting out & Staying out a Black Man Guide to Success after Prison, Full Surface Publishing, U.S.A.

22--Dorling,D, Gordon,D., Hillyard,P, Pantazis,C., Pemberton,S, & Tombs,T., (2008), Criminal Obsessions: Why Harm Nand Justice Studies: London.

23- Brown RC, Plener PL, Groen G, Nef D, Bonenberger M, Abler B (2017) Diferential neural processing of social exclusion and inclusion in adolescents with non-suicidal self-injury and young adults with borderline personality disorder. Front Psychiatry 8:267

24- Eisenberger NI (2012) The pain of social disconnection: examining the shared neural underpinnings of physical and social pain. Nat Rev Neurosci 13:421–434.

25- Groschwitz RC, Plener PL, Groen G, Bonenberger M, Abler B (2016) Diferential neural processing of social exclusion in adolescents with non-suicidal self-injury: an fMRI study. Psychiatry Res 255:43–49

26-Home Affairs Committee, (2005), Rehabilitation of Prisoners, First Report, House Commons, Home Office, London. http:// books.google.com.sa.

27-Howerton,A., Byng,R., Burnett,R., & Cambell,J., (2009), The Consolations of Going Back to Prison: What Revolving Door Prisoners Think of their Prospects, Journal of Offender Rehabilitation,48: 439-461, available at: https:\\researchgate.net\publication\24023914

28-Hsu D, Yttredahl A, Sankar A 2018 66. Neuroimaging Evidence for Targeting Abnormal Responses to the Social Environment in Major Depressive Disorder. Biological Psychiatry 83:S27.

29- Kostenko,W., Scutella,R., & Wilkins,R., (2009), Estimates of Poverty and Social Exclusion in Australia: A Multidimensional Approach, In Economic and Social Outloo; Conference, University of Melbourne.

30- Kumar P, Waiter GD, Dubois M, Milders M, Reid I, Steele JD (2017) Increased neural response to social rejection in major depression. Depress Anxiety 34:1049–1056

31-Lakshmanasamy,T., (2013), How Deep is Caste Discrimination and Social Exclusion? Methodologies for Measuring Economic Deprivation of Dalits, Indian, Journal of Dalit and Tribal Social Work, Vol(1), Issue (1), No (3), 18-34.

32- Murray,J., (2005), The Effects of Imprisonment on Families and Children of Prisoners " In Liebling, A& Maruna, S(Eds) The Effects of Imprisonment, Cullompton, England: William, 442-492.

33-Olié E, Jollant F, Deverdun J, de Champfeur NM, Cyprien F, Le Bars E et al (2017) The experience of social exclusion in women with a history of suicidal acts: a neuroimaging study. Sci Rep 7:89

34-Rhodes,W., Gaes,G., Luallen,J., Kling,R., Rich,T., & Shively,M., (2016), Following Incarceration, Most Released Offenders Never Return to Prison, Crime & Delinquency, 62(8), 1003-1025.

35-Rosalie,A., Joseph,H., Guy,S., & Robert,A., (2011), Social Work and Social Welfare: An Introducrion (Seventh Edition), Brooks\Cole Empowerment Series: U.S.A. Hess,K.M. and Christine H.O(2012) Criminal Investigation(10th Edition), Delmar, Cengage Learning, Clifton Park,NY.

36-Severson,M., Veeh,C., Bruns, K., & Lee,J., (2012), Who Goes Back to Prison: Who Does Not: A Multiyear View of Reentry Program Participants , Journal of Offender Rehabilitation, Vol(51), Issue (5), 295-315.

دليل المقابلة:

البيانات الأولية:

السن:

المستوى التعليمي:

ابتدائي ( ) إعدادية ( ) ثانوي ( ) جامعي ( )

المستوى المعيشي لأسرتك: جيد ( ) متوسط ( ) ضعيف ( )

الحالة الاجتماعية:

اعزب ( ) متزوج ( ) مطلق ( ) ارمل ( )

عدد أفراد الأسرة:

المحور الأول: انعكاس رفض الأسرة للمسجونين المفرج عنهم من السجن وعودتهم مرة أخرى للجريمة:

1- هل ساندتك أسرتك عند دخولك للسجن لأول مرة؟
2- هل شعرت بتغير معاملة أفراد أسرتك لك بعد خروجك من سجنك الأول كخجلهم من الخروج معك أمام الأفراد الأخرين؟

المحور الثاني: **انعكاس رفض جماعة الرفاق القدامى للمسجونين المفرج عنهم من السجن وعودتهم مرة أخرى للجريمة:**

1- هل ما زالت تملك نفس الأصدقاء قبل دخولك للسجن لأول مرة؟
2- هل وقف أصدقاؤك بجانبك عند دخولك للسجن لأول مرة وبعد خروجك؟

المحور الثالث: انعكاس رفض المجتمع للمسجونين المفرج عنهم من السجن وعودتهم مرة أخرى للجريمة:

1- هل شعرت بتغير معاملة أقاربك وجيرانك اتجاهك بعد خروجك من السجن أول مرة أخرى؟
2- هل وجدت صعوبة في حصولك على عمل بعد خروجك من السجن أول مرة؟
3- هل اثر دخولك السجن على حياتك الزوجية؟
4- هل شعرت بتغير نظرة أفراد المجتمع لدرجة انك لا تستطيع العيش معهم؟